العدد (100)، أبريل 2024، السنة الحادية والثلاثون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

«المحاسبين»: تهنئة سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد العبدالله

لنيله ثقة القيادة السياسية

ابشـــر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري

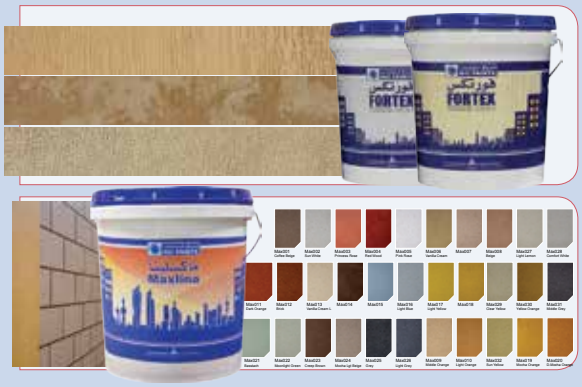

الدعم الحكومي **1500** د.ك

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الخلط الخرساني الجاهز

الدعم الحكومي **8460** د.ك

بحد أقصى 450 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الطابوق الأبيض

مقابل كل 10 م^3 من الطابوق الأبيض

عتبات بقيمة 20 دك

+

3 أكياس مونـــة لاصقة

الدعم الحكومي **1750** د.ك

بحد أقصى 100 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجين من منتجات الدعم السابقة

- أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC
- أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

%15

%30 بلاكات الكهرباء

%10

- مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة
- الأصباغ الداخلية
- البلاط المتداخل / حجر التسوير
- الكراسي وأحواض الزراعة
- منتجات الإضاءة LED

شركة الصناعات الوطنية ش.م.ك

NATIONAL INDUSTRIES COMPANY K.S.C.

national_industries | www.nicbm.com | ☎ 1 844 555

افتتاحية العدد

التزام وتأييد كامل لقرارات سمو الأمير

صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

لاشك أن دعم القيادة السياسية والالتفاف الرسمي والشعبي حول قرارات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – فرض والتزام وطني تستوجبه المصلحة العامة من أجل توفير الأمن والأمان وحماية الوطن من أية أخطار قد تواجهه ، في ظل ظروف عالمية وإقليمية بالغة الدقة والحساسية.

وما من شك أن التداعيات والأخطار التي يمر بها العالم في الآونة الأخيرة تستوجب منا جميعاً في منظمات المجتمع المدني الوقوف صفاً واحداً وراء القيادة السياسية والاستجابة للمطالب التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز قدرات المواطنين في مواجهة التحديات.

كما تؤكد الجمعية وقوفها مع حكومة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله الصباح – حفظه الله – وجاهزيتها لتقديم رؤاها الفنية حيال القضايا الاقتصادية والاجتماعية لمتخذي القرار لاتخاذ ما يرونه مناسباً من أجل تحقيق الرؤية التنموية المستدامة التي تحقق تطلعات الوطن والمواطنين ورؤية كويت جديدة 2035.

ودأبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، منذ تأسيسها في فبراير عام 1973، على توفير كافة إمكانياتها وقدراتها الفنية من أجل خدمة الوطن ودعم كافة القرارات السياسية وتأييدها والعمل سوياً من أجل إعلاء راية الوطن في كافة المحافل الدولية والإقليمية.

كما أن الدعم الكبير الذي قدمته وتقدمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لم يكن وليد اللحظة بل هو موجود منذ عقود ، حيث كانت الجمعية في طليعة المؤيدين للقرارات السياسية التي تحقق التنمية وتزيد من وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالنفع على الجميع.

وبالإضافة لدورها الوطني والاجتماعي ، حرصت الجمعية على تعزيز دورها المهني من خلال تقديم برامج ودورات تدريبية وورش عمل مهنية في العديد من الموضوعات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة ، مع تقديم تلك الخدمات لأعضاء الجمعية الذين يتجاوز عددهم حاجز 7600 عضو عامل ومنتسب.

وتحرص جمعية المحاسبين على تقديم مبادرات متنوعة تفيد العمل المحاسبي وتسهم في تطوير مكاتب التدقيق ومزاولي المهنة والتي من بينها : مبادرة مركز الاعتماد المهني ومركز الشركات المهنية ومركز التحكيم الدولي.

وتستهدف الجمعية في تطوير قدراتها المهنية بشكل مستمر من خلال التواصل مع الوزارات والهيئات الحكومية ، حيث تقدم الجمعية دوراتها وبرامجها التدريبية لتلك الجهات وتعمل على وضع برامج تطور قدرات تلك الجهات وتلبي احتياجاتهم بشكل مستمر.

AL-MOHASIBOON
المحاسبون
العدد (100)، أبريل ،2024، السنة الحادية والثلاثون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

المحتويات

حصاد الجمعية	"المحاسبين" : سمعا وطاعة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد	6
دراسات وبحوث	في عصر الاقتصاد الرقمي والبيانات الضخمة	10
قوانين وتشريعات	قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء جهاز المراقبين الماليين	16
في دائرة الضوء	بورصة الكويت ... رؤية وريادة	26
أنشطة الجمعية	في عصر الاقتصاد الرقمي والبيانات الضخمة	32
أنشطة الجمعية	"المحاسبين" نظمت ندوة "الحوكمة والرقمنة.. خبرات وتجارب"	36
برامج تدريبية	برامج تدريبية متنوعة	42
مناسبات	"المحاسبين" هنأت أعضائها لنيلهم درجة الدكتوراه والماجستير	45

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (100)، أبريل ،2024، السنة الحادية والثلاثون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

April 2024 - No.(100)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

> سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين السر General Secretary

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
أمين الصندوق Treasurer

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
عضو مجلس الإدارة Board Member

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

الحميضي
شركة لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

"المحاسبين": سمعا وطاعة

لحضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح

(حفظه الله ورعاه)

صباح الجلاوي: القرارات والتوجيهات السامية تعزز مقدرات الوطن وطموحات المواطنين

تؤكد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية امتثالها لقرارات وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه والتي تأتي في وقت دقيق للغاية يحتاج فيه الوطن والمواطنون لقرارات تعزز وتقوي مقدرات الوطن في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق، شدد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن المرحلة الحالية تعد فرصة ذهبية أمام الحكومة المشكلة برئاسة الشيخ أحمد العبد الله لإنجاز تطلعات الوطن وطموحات المواطنين والدفع قدما بالمشاريع التنموية التي طال انتظارها.

وقال : الطريق الآن مفتوح أمام الحكومة لقيادة عجلة التنمية التي تعطلت لسنوات والعمل نحو تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعمل علي تعديل القوانين التي واجه الكثير من الفعاليات الاقتصادية صعوبات كبيرة عند تطبيقها على أرض الواقع.

وأبدى الجلاوي تفاؤله بحكومة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله وقدرتها على تحقيق الكثير من الإنجازات وتطبيق القانون بعدالة وشفافية والقضاء على كافة أشكال الفساد وتفعيل الدور الرقابي للهيئات الحكومية.

وأضاف أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حريصة، منذ تأسيسها، وحتى يومنا هذا على تقديم الاستشارات المهنية المتخصصة في العديد من المجالات ذات العلاقة بتحسين أداء الاقتصاد الوطني ومساعدة العاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة على تجاوز التحديات والصعوبات التي تواجههم في تنفيذ أعمالهم واستراتيجيتهم، مضيفا أن مبادرات الجمعية في تأسيس مركز الاعتماد المهني ومركز الشركات المهنية ومركز التحكيم المالي من المبادرات التي قامت بها الجمعية، مؤخرا، وكان لها دورا فاعلا في تطوير المهنة.

وأضاف الجلاوي أن الجمعية لديها جاهزية كاملة لتقديم رؤاها الفنية حيال العديد من القضايا ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والتي يتم تقديمها لمتخذي القرار للمساهمة في تقديم حلول فعالة وشاملة للتحديات الاقتصادية.

صباح مبارك الجلاوي:

- الجمعية لديها جاهزية كاملة لتقديم رؤاها الفنية لمتخذي القرار في مختلف القضايا

- اطلقنا مبادرات الاعتماد المهني ومركز الشركات المهنية ومركز التحكيم المالي ومبادرات أخرى سيتم الإعلان عنها قريبا

«المحاسبين» هنأت سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ / أحمد العبد الله الصباح

بنيله ثقة القيادة السياسية
وتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء

دور متواصل للجمعية في نشر الثقافة المهنية وتقديم رؤاها لمتخذي القرار

الجلاوي : رئيس الوزراء داعم لمهنة المحاسبة

تقدم رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي بأسمى آيات التهاني والتبريكات لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله ، لنيله الثقة السامية، مؤكداً أن اختياره سيكون نقلة نوعية في مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز مكانة المحاسبين والمراجعين لاهتمامه الكبير بالقطاع المحاسبي وإيمانه بدوره في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

ولفت الجلاوي ، أن الرئيس الفخري للجمعية ومجلس إدارتها يتقدمون بوافر الشكر والتقدير لحضوره افتتاح المقر الجديد الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في 12 ديسمبر 2022 ، ممثلاً لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

وأضاف الجلاوي أن الشيخ أحمد العبد الله من المؤمنين بأهمية جمعية المحاسبين ودورها في إحداث النهضة التنموية والاقتصادية التي تنشدها دولة الكويت ، مشيراً إلى أن رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله أكد خلال حضوره افتتاح المقر الدائم الجديد للجمعية، أن مهنة المحاسبة والمراجعة هي عماد أساسي للعمل المصرفي والمالي ، مؤكداً حرصه على تقديم للمحاسبين ومساندتهم في عملهم الدؤوب والمستمر لمحاربة الفساد.

وبين أن الاهتمام الكبير من قبل رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله بمهنة المحاسبة والمراجعة ، تأتي في إطار سيرته المهنية والخبرات المالية الممتدة منذ تخرجه من جامعة ألينوي في شيكاغو وعمله في المركز المالي حتى عام 1978 ، وانتقاله بعد ذلك للعمل في بنك الكويت المركزي حتى عام 1987 ، وتوليه العديد من الحقائب الوزارية من بينها المالية والنفط ، إلى أن تم تعيينه في 20 سبتمبر عام 2021 تم تعيينه رئيساً لديوان سمو ولي العهد.

وشدد الجلاوي استمرارية الجمعية في تبني رسالة مهنية واضحة وبأهداف عملية ومهنية دافعها الحافز المجتمعي ونشر الثقافة المهنية لكل أبناء الكويت من خريجي المحاسبة والمهتمين بها.

كما أكد استعدادها الدائم والمستمر من أجل تقديم المشورة الفنية في كافة القضايا الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي وتقديمها لمتخذي القرار والإسهام بشكل فاعل في بناء الاقتصاد الوطني وسط تصاعد التوترات السياسية الحالية التي تعيشها دول العالم.

في عصر الاقتصاد الرقمي والبيانات الضخمة

بقلم الدكتور/ عبدالكريم الزرعوني
الرئيس الأسبق لجمعية الامارات للمحاسبين والمدققين
ورئيس شرف اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

نتيجة لما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي يشهد العالم تطورًا تكنولوجيًا هائلا وزيادة في حجم البيانات المتاحة وهو ما يعرف بـ «البيانات الضخمة – Big Data». وسيتحول شكل الاقتصاد والمجتمعات من خلال الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأتمتة والطباعة ثلاثية الأبعاد (3D PRINTING). كل هذه المتغيرات ستحول وتغير طريقة الأعمال والمجتمعات وسيترتب على ذلك تلاشي بعض المهن واخرى ستتطور ومجالات جديدة ستنشأ. وسنرى آثار التحول الرقمي في كل مناحي الحياة وجوانبها الاجتماعية والمهن التي لن تواكب التطور التكنولوجي ستتلاشى وتنقرض.

وفي مجال مهنة المحاسبة فان الأساليب التقليدية مثل المستندات الورقية والسجلات وطرق الإفصاح ستنتهي وستتغير إلى أساليب وأنظمة إلكترونية مثل الأنظمة السحابية (Cloud Systems) والسلاسل الكتلية (Block-chain). وأغلب العمليات المحاسبية سيتم أداؤها من خلال الذكاء الاصطناعي وبالتالي فان إمكانيات ومهارات الجيل القادم من المحاسبين سترتكز على التحولات الرقمية والتكنولوجيا، وعليه فإن المهنة عليها الاستعداد للتحول الشامل للتعامل مع هذه المتغيرات وإعادة بناء مقوماتها في مجال التعليم والثقافة والفكر والتكنولوجيا.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما تأثير كل هذه التطورات على مهنة المحاسبة وجعلها مؤهلة لمواكبة هذه المتغيرات؟ وللإجابة على هذا السؤال هناك خمس جوانب ستغير من مستقبل مهنة المحاسبة وهي:

البيانات الضخمة (Big Data): في العالم الرقمي الحديث، أصبحت البيانات الضخمة تلعب دورًا مهمًا في مجال المحاسبة. حيث يمكن استخدام البيانات الضخمة لتحليل الأنماط والاتجاهات المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف في عالم الأعمال الذي يحتاج اليوم من المهنين لتزويده بتحليل وتفسير للبيانات والمعلومات الآنية وليس عن سنة سابقة كما هو الحال مع القوائم المالية بشكلها الحالي.

المحاسبة السحابية (Cloud Accounting): حلول الحوسبة القائمة على الأنترنت ستوفر مجالات للمعلومات الآنية وسيكون متاحاً الاستفادة من الأنظمة والبنية التحتية على أعلى مستوى مقابل تكاليف بسيطة، كما سيساعد ذلك المهنيون من محاسبين ومراجعين من تأدية أعمالهم من أي موقع كان.

التحول الرقمي (Digital Transformation): مجالات الأعمال قد تغيرت نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل والأنترنت و (Smart Phone)، وأصبح عالم الأعمال اليوم بحاجة إلى أفكار آنية ومعلومات مباشرة على الهواتف النقالة والأيباد وغيرها من الوسائل الإلكترونية، كما سيساعد التحول الرقمي المهنيون من أداء أعمالهم بشكل آلي وبسرعة من أي مكان في العالم.

وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media): عالم الأعمال أصبحت أكثر تواصلاً وتعاملاً مع وسائل التواصل الاجتماعي وذلك اعطى المهنيون في مجال المحاسبة بعدا غير مسبوق للتواصل مع مختلف قطاعات الأعمال. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أتاحت الوصول إلى المعلومات والبيانات بشكل مباشر من خلال الخدمات المقدمة. كما ستوفر هذه الوسائل بعداً جديداً لتسويق الخدمات بما في ذلك خدمات المحاسبة والمراجعة والوصول إلى قطاعات الأعمال بشكل مباشر (Direct Marketing).

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence): مع التسارع الالكتروني وثورة المعلومات يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة قوية في رسم مستقبل مهنة المحاسبة حيث يمكن استخدامه في تحسين العمليات المحاسبية وزيادة الكفاءة من خلال اتمتة العمليات وتحليل البيانات وتطوير المراجعة الذكية واستخدام التقارير التفاعلية.

وسنركز في مقالنا هذا حول مفهوم البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيراتها في عالم مهنة المحاسبة. وتعرف البيانات الضخمة بانها مصطلح يستخدم لوصف حجم البيانات الهائلة والمعقدة التي يتم توليدها وجمعها وتحليلها في العصر الرقمي. وتعتبر البيانات الضخمة مهمة جدًا لأنها تمكن من استخلاص رؤى قيمة واتخاذ قرارات أفضل. واصبحت البيانات الضخمة تستخدم في العديد من المجالات مثل التسويق والطب، والتجارة والعلوم والقطاع العام. ويمكن أن تساعد البيانات الضخمة في فهم سلوك المستهلكين وتحسين العمليات وتحقيق التنبؤات المستقبلية. تشير الدراسات الى ان البيانات الضخمة وتحليل البيانات تم استخدامها بشكل واسع خلال العقد الماضي حيث بلغ حجم السوق لخدمات وتكنولوجيا البيانات الضخمة حوالي (42) مليار دولار في 2018 ومن المتوقع ان يصل الى حوالي (274) مليار دولار في عام 2026 بمعدل نمو (70%) سنويا. وبنظرة سريعة على حجم البيانات والمعلومات التي تنتج يوميا يمكن استيعاب هذا النمو الهائل فهناك حوالي (2.5) Exabytes (وحدة Exabyte تساوي بليون Gigabytes) من المعلومات تنتج أو تتولد في اليوم الواحد وهذا الحجم سيتضاعف خلال السنوات القادمة. فعلى سبيل المثال:

محلات (Walmart) تجمع أكثر من (2.5) Petabytes (وحدة Petabyte تساوي مليون Gigabytes) من المعلومات كل ساعة من معاملات عملائها.

التسارع في حجم البيانات يتمثل في (500) ساعة فيديو يتم رفعها على اليوتيوب كل دقيقة.

وأكثر من حوالي (720) مليون تغريده (Tweet) ترسل كل يوم على Twitter.

وحسب المسح المعد من قبل (E&Y) قبل فترة فأن حوالي (79%) من الشركات المشمولة في المسح تستخدم أكثر من (10) مليون سجل خارج نطاق نظام Excel ويتطلب ذلك أدوات أكثر تقدماً في مجال التحليل.

وأكثر من (98%) من المعلومات والبيانات يتم تخزينها وحفظها إلكترونياً بالمقارنة ب (25%) من حجم هذه البيانات في عام 2000.

ومن المتوقع أن البيانات الضخمة ستغير نطاق عالم الأعمال في مجال التواصل مع العملاء واتمتة العمليات ووسائل التنبؤ لعمليات اتخاذ القرارات. ويمثل هذا التطور الهائل في مجال المعلومات فرصة لمهنة المحاسبة لتطوير وزيادة الكفاءة والفعالية في الأعمال المرتبطة بالمهنة وأيضاً في الخدمات المقدمة للعملاء.

مهنة المحاسبة والبيانات الضخمة:

في العالم الرقمي الحديث أصبحت البيانات الضخمة تمثل بعدا مهما لمهنة المحاسبة حيث يمكن استخدام

هذه البيانات لتحليل الأنماط والاتجاهات المالية بطرق متعددة. ويمكن للمحاسبين استخدام تقنيات التحليل الإحصائي والتعلم الآلي لفهم الأنماط في الإيرادات والمصروفات والأرباح والتكاليف لتحسين العمليات المحاسبية وتحقيق التكاليف المثلى والاستثمارات الاجدى. فعلى سبيل المثال في دراسة قامت بها مجلة «Har-vard Business Review» عن صناعة الطيران وتكاليف الرحلات حيث إن وصول الرحلة قبل موعدها أو بعد موعدها ينتج عنه زيادة في التكاليف وبناء على المعلومات الهائلة عن المطارات وأحوال الطقس وشركات الطيران وانشغال الأجواء بالطائرات تم التوصل إلى برنامج يساعد على تحديد أوقات الطيران المناسبة وبالتالي تقليل التكاليف.

وهناك العديد من الأمثلة العملية على كيفية استخدام البيانات المالية الضخمة في المحاسبة. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات استخدام البيانات المالية الضخمة لتحليل أنماط الشراء والمبيعات وتحديد المنتجات أو الخدمات الأكثر ربحية. يمكن أيضًا استخدام البيانات لتحليل تكاليف الإنتاج وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها لتحقيق كفاءة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البيانات المالية الضخمة لتحليل أداء الاستثمارات وتقييم العائد على الاستثمار بشكل افضل.

أن البيانات الضخمة وتحليلها سوف يكون له تأثيرات على مهنة المحاسبة وبفضل الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تلعب مهنة المحاسبة ادوارا حيوية في استخدام تلك البيانات لإعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة وتحقيق تحليلات مالية متقدمة وتوجيه القرارات الاستراتيجية. ومن بين التاثيرات المستقبلية لمهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي:

البيانات الضخمة والمحاسبة المالية:

وذلك باستخدام البيانات الضخمة في تحسين الكفاءة والدقة في العمليات المحاسبية وتوفير الوقت والجهد كما يمكن تطوير تقارير مالية تفاعلية تسمح للمستخدمين بتحليل البيانات والمعلومات بشكل مباشر وسهل، مما يساعد على فهم الأداء المالي بشكل أفضل. حيث يمكن استخدام البيانات الضخمة لتحليل الأنماط والاتجاهات المالية، وتوفير رؤى مهمة لاتخاذ القرارات المالية الذكية. كما يمكن استخدام البيانات الضخمة للكشف عن الاحتيال المالي والتلاعب في الأرقام، مما يعزز الشفافية والمصداقية في العمليات المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البيانات الضخمة لتحسين عمليات التخطيط المالي والتنبؤ بالمستقبل المالي للشركات

والمؤسسات.

وتعتبر تطبيقات المحاسبة السحابية هي احدى الطرق التي يمكن من خلالها استخدام البيانات الضخمة والتي تسمح للشركات بتخزين ومشاركة البيانات المالية بسهولة وأمان. وهناك نمطان من المعلومات في عصر البيانات الضخمة بخلاف المعلومات المالية التقليدية، الأول متعلق بمصادر بيانات مختلفة يتم ربطها مع نظم المعلومات المحاسبية مثل الفيديو والمقاطع السمعية وهذا يتطلب من المحاسبين تطوير قدراتهم ومهاراتهم للتعامل مع هذا الحجم الهائل من المعلومات والبيانات. والثاني مرتبط بتقدير القيمة العادلة ذلك أن حجم المعلومات والبيانات المتوفرة سوف يخلق شركات وأعمال متخصصة في مجال جمع وتقييم البيانات من مختلف المصادر وبالتالي فأن هذا التطور سوف يقلل من التقدير الشخصي للقيمة العادلة للأصول والالتزامات. على سبيل المثال فأن شركة (Reuters) ومن خلال نظامها (Valuation Navigator) تقدم بيانات للتقييم من خلال جمع بيانات مالية مختلفة في نظام واحد بما يتيح تقييم الأصول والالتزامات بشكل فوري ومحدث.

البيانات الضخمة والمحاسبة الإدارية:

في تقرير لهيئة المحاسب الإداري العالمي المعتمد (Chartered Global Management Accountant) وعلى الرغم من ان هذا التقرير نشر قبل عدة سنوات الا ان نتائجه مازالت ذات صلة بتحدي البيانات الضخمة ومهنة المحاسبة فقد خلص التقرير إلى ثلاث نتائج:

(86%) من الذين شملتهم الدراسة أفادوا بأن مؤسساتهم تواجه صعوبات في التعامل أو فهم البيانات الهائلة المتوفرة.

المحاسبون في قطاعات الأعمال المختلفة عليهم الانتقال من مساعدين لاتخاذ القرارات إلى شركاء في الأعمال (Partners) لخلق قيمة مضافة.

المهنيون بمختلف مجالاتهم عليهم الالمام بموضوع الأمن الإلكتروني نظراً لتزايد هذه المخاطر مع التوجه الحديث نحو الحوسبة السحابية وحفظ المعلومات والبيانات من خلالها. وستوفر البيانات الضخمة الامكانيات والفرص لتطوير وتحسين نظم الإدارة والمعلومات فعلى سبيل المثال سيتمكن المهنيون من المحاسبين والماليين من الحصول على معايير الأداء (Bench-mark) من خلال مزودي الخدمات المالية ومقارنة أداء منشآتهم مع هذه المعايير. الشركات والمؤسسات يمكن لها أيضاً معرفة ساعات العمل الحقيقية لموظفيها من خلال مراقبة الإيميلات واستخدام النت وذلك من خلال تحليل البيانات الضخمة. أيضاً يمكن للشركات قياس الجوانب المعنوية لموظفيها من خلال نبرة الصوت ولغة الإيميلات وأيضاً سلوكيات وتفاعل عملائها من خلال البيانات الضخمة المتوفرة وتحليلها والنتائج المستخلصة منها. وسيتيح استخدام التقنيات المتقدمة تحليل البيانات المالية الضخمة لفهم أنماط الإيرادات والمصروفات والمخاطر المالية بشكل أفضل واستخلاص النتائج والتوصيات المهمة لإدارة الأعمال. وكذلك يمكن من خلال استخدام البيانات الضخمة تحليل الاتجاهات المالية والتوقعات المستقبلية، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

البيانات الضخمة والمراجعة:

- استخدام البيانات الضخمة للكشف عن الاحتيال المالي والتلاعب في الأرقام.

- استخدام البيانات الضخمة لتحسين عمليات التخطيط المالي والتنبؤ بالمستقبل المالي.

- تطبيقات المحاسبة السحابية هي احدى الطرق التي يمكن من خلالها استخدام البيانات

- المحاسبون في قطاعات الأعمال المختلفة عليهم الانتقال من مساعدين لاتخاذ القرارات إلى شركاء في الأعمال .

- استخدام التقنيات المتقدمة تحليل البيانات المالية الضخمة لفهم أنماط الإيرادات والمصروفات.

- تحليل الاتجاهات المالية والتوقعات المستقبلية، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

ستواجه مهنة المراجعة العديدة من التحديات المرتبطة البيانات الضخمة سواء من حيث البيانات المنظمة (Structured Data) مثل سجلات اليومية والأستاذ وأيضا من حيث المعاملات والبيانات غير المنظمة (Unstructured Data) مثل البريد الإلكتروني والبريد الإلكتروني الصوتي والصور واشارات تحديد المواقع (GPS) وأجهزة استشعار الوايفاي (WiFi Sensors)) والمحادثات والرموز الإلكترونية (Electronic Tag) وأيضاً المصادر غير التقليدية للمعلومات والبيانات مثل وسائل الأعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وسيتحتم على المراجعين التعامل مع البيانات الضخمة لفهم طبيعة أعمال عملائهم ولتحفيض تكاليف عمليات المراجعة وزيادة الفعالية والكفاءة في أداء مهام التدقيق مثل التحقق من قواعد البيانات وأتمتة المصادقات (Confirmations) فعلى سبيل المثال شركة (Confirmation.Com) توفر خدمات المصادقات لأكثر من (14,000) شركة و (100,000) مراجع خارجي و (700,000) مؤسسة. وفي الولايات الامريكية استخدمت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) البيانات الضخمة في مراجعة الاحتيال منذ عام 2013 عندما أصدرت نموذجًا تحليليًا لجودة المحاسبة (Accounting Quality Model) يسمى «RoboCop» لاكتشاف انتهاكات قوانين الأوراق المالية وتقارير الإفصاح، وفشل إجراءات المراجعة الخارجية، وذلك من خلال استغلال حوالي مليار سجل يوميًا من كل من البورصات الامريكية الـ 13.

فمن خلال تحليل البيانات الضخمة يستطيع المراجع التعامل مع البيانات سواء المنظمة أو غير المنظمة لتحديد البيانات غير الصحيحة أو الشاذة وأنماطها وأيضا يستطيع المراجع تحديد الأخطاء وبالتالي التحول من البحث عن المعاملات غير السليمة إلى الحكم على ما هي المعاملات والأخطاء التي تستحق البحث والتقصي.

ومع التسارع التكنولوجي يمكن أن يتم تحسين عمليات المراجعة باستخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتطوير ما يعرف بالمراجعة الذكية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتحليل، وتوظيف أدوات التحليل المتقدمة لتحسين جودة وكفاءة عمليات المراجعة وتحقيقها في وقت أسرع. كما يمكن استخدام هذه التقنيات لتحديد الصفقات المشبوهة أو الأخطاء في البيانات المالية بشكل أكثر فعالية لتحسين دقة المعلومات المالية وضمان موثوقيتها، مما يساعد على تعزيز الشفافية والنزاهة.

ومن خلال البحث المقدم من AICPA نشر قبل عدة سنوات عن مدى تأثير البيانات الضخمة وتحليلها تبين ان بعض جوانب مهنة المراجعة ستتغير من حيث:

- إمكانية فحص المعاملات كلها ولا حاجة لأخذ عينات.
- التأكيد والرأي سينتقل من مستوى القوائم المالية إلى الرأي حول البيانات (from statement level assurance to data-level assurance)
- القدرة على التعامل مع تحليل إفصاحات الإدارة وتحليلها (Text Analytics) للتعامل مع البيانات غير المنظمة (Un-structured Data).
- إمكانية التحقق من وجود الأصول حيث سيدعم سجل الأصول بالبيانات الأخرى مثل الصور والمعلومات التوضيحية (Textual Info).

البيانات الضخمة ومعايير المحاسبة والمراجعة:

البيانات الضخمة أيضا ستغير معايير المحاسبة والمراجعة بشكل كبير جداً. الكثيرون يرون أن المعايير الحالية متأثرة بشكل كبير بتكاليف تحويلها ومعالجتها وأيضاً متأثرة ببطء عمليات جمع البيانات الا أن الوضع الآن ومع التطور التكنولوجي الهائل والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة قد تغير مما يستلزم تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لتواكب هذه التحولات والتغييرات. حيث يمكن استخدام البرمجيات والأدوات التكنولوجية للتحقق الآلي من صحة البيانات وتوافقها مع معايير المحاسبية والمراجعة المعتمدة.

ان تأثير البيانات الضخمة وتحليلها على تطوير معايير المحاسبة المالية ومعايير مراجعة الحسابات يمكن أن يكون ملموسًا عبر عدة جوانب:

تحسين دقة التقارير المالية من خلال استخدام تحليلات البيانات الضخمة، حيث يمكن لقطاعات الاعمال والمراجعين تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة، مما يساعد في تحديد الأخطاء والتناقضات في التقارير المالية وتصحيحها بشكل أفضل، مما يعزز دقة المعلومات المالية ويساهم في تطوير المعايير المحاسبية.

توسيع نطاق المعلومات المتاحة حيث تسمح البيانات الضخمة بتوسيع نطاق المعلومات المتاحة لتحليل الأداء المالي، بما في ذلك البيانات غير المنظمة مثل البيانات عبر الإنترنت والوسائل الاجتماعية وبيانات العملاء، مما يمكن من تكييف المعايير لتضمين هذه البيانات الجديدة في التقارير المالية وعمليات المراجعة والافصاح.

تحسين الفهم والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لقطاعات الاعمال باستخدام تحليلات البيانات الضخمة، مما يساعد في توجيه تطوير المعايير لتكون أكثر تنبؤًا بالمستقبل وفهمًا لاحتياجات المستخدمين.

زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة حيث يمكن من خلال البيانات الضخمة توفير مزيد من البيانات والتحليلات المتاحة للمستثمرين والجهات الرقابية، مما يؤدي إلى مزيد من التحسين في المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتلبية هذه المتطلبات.

تعزيز الكفاءة والفاعلية حيث يمكن لتحليلات البيانات الضخمة أن تزيد من كفاءة عمليات المراجعة وتقليل التكاليف، مما يدفع إلى تطوير معايير المراجعة لتحسين استخدام التحليلات الضخمة وتقليل العبء المالي على قطاعات الاعمال.

وبشكل عام، يمكن أن تساهم البيانات الضخمة في تحسين وتطوير معايير المحاسبة المالية ومعايير المراجعة عن طريق تعزيز دقة المعلومات المالية، وتوسيع نطاق المعلومات المتاحة، وتحسين الفهم والتنبؤ بالاتجاهات، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتعزيز الكفاءة والتكلفة المنخفضة.

خلاصة القول ان مهنة المحاسبة ستواجه تحديات مستقبلية نتيجة للتطور التكنولوجي واتمتة العمليات والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة مما سيؤدي الى تغييرات في طرق العمل والادوار المطلوبة مما يعني الحاجة لتنمية مهارات جديدة مثل التحليل البياني والتفكير الاستراتيجي للتكيف مع هذه المتغيرات. كل هذه التغيرات والانعكاسات ستحتم على المهنيين تطوير مهاراتهم ومعارفهم للتعامل مع هذا التحول الهائل في البيانات والمعلومات وبالتالي إمكانيات ومهارات الجيل القادم من المحاسبين سترتكز على التحولات الرقمية والتكنولوجيا. وعليه فإن المهنة عليها الاستعداد للتحول الشامل للتعامل مع هذه المتغيرات وإعادة بناء مقوماتها في مجال التعليم والثقافة والتكنولوجيا.

ومع كل هذه المتغيرات سيتغير دور المحاسبين والمراجعين من أداء العمليات المحاسبية الروتينية الى مجال تحليل البيانات المالية وتفسيرها، وبالتالي سيصبح للمحاسبين والمراجعين ادوارا أكثر تركيزًا على التحليل والاستشارات بدلاً من المهام الروتينية المتكررة. وسيشهد نظام التعليم تطورات وتحولات مهمة فيما يتعلق بمهنة المحاسبة. وسيستلزم ذلك تضمين المزيد من المواد والبرامج التعليمية التي تركز على التكنولوجيا والتحليل البياني والتفكير الاستراتيجي للتكيف مع هذه التغييرات لتطوير مهارات الطلاب. كل ذلك سيساعد في تاهيل الجيل القادم من المهنيين بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المستقبلية في عالم الاعمال ومهنة المحاسبة.

قانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 بشأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

الفصل الأول - تعاريف

مادة (1)

لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون يكون للألفاظ والكلمات والعبارات الواردة أدناه، أينما وردت المعاني المبينة قرين كل منها :-

-جهاز: هو جهاز المراقبين الماليين المؤسس بمقتضى هذا القانون.
-رئيس الجهاز: هو رئيس جهاز المراقبين الماليين.
-اللجنة العليا: هي اللجنة العليا لجهاز المراقبين الماليين .
-المراقبون الماليون: هم الموظفون الفنيون العاملون بجهاز المراقبين الماليين.
-الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز: الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.

الفصل الثاني - إنشاء وتشكيل وأهداف الجهاز

مادة (2)

ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون جهاز مستقل يسمى - جهاز المراقبين الماليين ، يتبع وزير المالية.

مادة (3)

يشكل الجهاز من رئيس بدرجة وزير ، يتولى إدارته وتصريف شؤونه وتمثيله في الاتصال بالجهات المعنية ، ويعين بموجب مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة - بناء على ترشيح وزير المالية - ويكون له نائبٌ ورؤساء قطاعات يصدر

بتعيينهم مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة ، بناء على ترشيح وزير المالية ، ويلحق بالجهاز العدد اللازم من المراقبين الماليين والموظفين الإداريين والمعاونين والخبراء من التخصصات المختلفة، لتمكينه من القيام بمهامه.

مادة (4)

يكون للجهاز كادرٌ خاصٌ ، يصدر به قرار من مجلس الوزراء ويحدد فيه جدول الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا النقدية والعينية.

مادة (5)

مع عدم الإخلال بشروط التعيين التي نص عليها نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم المؤرخ 1979/4/4 المشار إليه ، يشترط في من يشغل وظيفة مراقب مالي أن يكون كويتي الجنسية حاصلاً على بكالوريوس تخصص رئيسي (محاسبة) معترف به في دولة الكويت ، ويكون تحديد جهة عمله ونقله بقرار من رئيس الجهاز ، وتبين اللائحة التنفيذية شروط ومعايير ذلك.

مادة (6)

لا يجوز لكل من رئيس الجهاز ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين ، أثناء تولي مناصبهم:

1. أن يزاول مهنةً حرةً أو عملاً تجارياً يتعارض ومقتضيات وظيفته.
2. أن يشتري أو يستأجر مالاً لإحدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز - ولو بطريقة غير مباشرة أو بطريقة المزاد العلني - ولا أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه.
3. أن يشارك في التزامات تعقدها إحدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.
4. أن يجمع بين الوظيفة في الجهاز وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو هيئة حكومية أو غير حكومية.
5. أن يتقاضى أية مبالغ أو مكافآت من أي جهة عامة أو خاصة ، يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حيادية واستقلالية الجهاز.
6. أن يعين في الجهات التي كان يراقب عليها ، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ تركه العمل بها.

مادة (7)

يشكل بالجهاز لجنة عليا تتألف من:

1. وزير المالية رئيساً.
2. رئيس الجهاز نائباً لرئيس اللجنة.
3. نائب رئيس الجهاز وأقدم ثلاثة من رؤساء القطاعات أعضاء.

ويقوم بأمانة السر أحد العاملين بالجهاز ويسمى بقرار من رئيس الجهاز ، وتنعقد اللجنة بحد أدنى ثلاث مرات بالسنة - بناءً على دعوة من الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غيابه - ولا يعتبر انعقادها صحيحاً إلا بحضور الرئيس أو نائب الرئيس وأغلبية الأعضاء ، وتتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً. وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات ومهام اللجنة العليا ، وبما يتفق مع أحكام هذا القانون. وتضع اللجنة العليا الهيكل التنظيمي للجهاز، على أن تكون مكاتب المراقبين الماليين بمستوى إدارة تتبع رؤساء القطاعات المختصة مباشرةً ، كما تضع اللجنة اللوائح الإدارية والمالية اللازمة لحسن سير العمل بالجهاز وتحقيق أهدافه، وذلك بما لا يتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (8)

يمارس الجهاز دوره الرقابي الذي يستهدف:

1 - تحقيق رقابةٍ مسبقةٍ فعالةٍ على الأداء المالي للدولة.

2 - ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

3 - التأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها.

4 - تقديم الاستشارات والإرشادات اللازمة للشئون المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز .

5 - متابعة تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

الفصل الثالث - نطاق رقابة الجهاز والاختصاصات

مادة (9)

تسري أحكام هذا القانون على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ، ويجوز لوزير المالية تكليف الجهاز بالرقابة على أية جهة أخرى أو أعمال يرى ضرورة رقابة الجهاز عليها.

مادة (10)

لرئيس الجهاز تشكيل لجان أو فرق عمل للرقابة أو التحقق أو الدراسة ، وتفويضها بمهام أو قضايا محددة ضمن مهام الجهاز وصلاحياته ، وتقدم نتائج أعمالها إليه.

مادة (11)

يعد رئيس الجهاز تقريراً دورياً كل نصف سنة مالية عن أعمال وأداء الجهاز ، ويقدم هذا التقرير إلى وزير المالية لعرضه على كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة.

مادة (12)

مع عدم الإخلال بالاختصاصات المقررة لديوان المحاسبة وفقاً لأحكام القانون رقم (30) لسنة 1964 المشار

إليه ، تكون اختصاصات المراقبين الماليين كما يلي:
1 - الرقابة على تنفيذ الميزانية إيراداً ومصروفاً، وكذلك الأصول والخصوم وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والنظم المعتمدة والمعايير المحاسبية المتبعة، بما في ذلك نظام الارتباطات، ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.
2 - التوقيع على استمارات الصرف والقيد والتوريد، بعد مراجعتها مع كافة المستندات المؤيدة لها والتأكد من صحة وسلامة الإجراءات والتوجيه المحاسبي ومطابقتها للواقع وللقوانين والتعليمات المالية والنظم واللوائح الخاصة بالجهة، خلال خمسة أيام عمل من اليوم التالي لاستلام الاستمارة والمستندات اللازمة والمؤيدة لها، ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على كافة المستندات والملفات التي يرى أهميتها في عملية الرقابة.
3 - التوقيع على الحساب الختامي، وكذلك القوائم المالية عن السنة المالية المنقضية والتي تعدها الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وإبداء الرأي قبل تقديمه إلى وزارة المالية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الآلية التي يتم بموجبها تنفيذ هذا الاختصاص.
4 - التحقق من أن التسويات المحاسبية والمالية تتم طبقاً للوائح المالية والنظم المعتمدة، مع مراعاة القواعد المحاسبية المتعارف عليها وخاصةً عند إقفال حسابات السنة المالية.
5 - دراسة أنظمة الرقابة الداخلية الصادرة والمنظمة للعمل، ومدى كفاءتها وكفايتها لإحكام الرقابة على العمليات المالية، ورفع التوصيات اللازمة للجهات المختصة.
6 - إبداء الرأي في مشروع ميزانية الجهة - محل الرقابة - قبل تقديمه إلى وزارة المالية.
7 - حضور لجان المزايدات والممارسات والمناقصات التي تشكلها الجهة المعين بها، وإبداء الرأي والملاحظات.
8 - الاطلاع على كافة العقود والالتزامات في حدود المبالغ التي يتطلب عرضها على لجنة المناقصات المركزية وعقود المزايدات قبل إبرامها ، للتحقق من صحة الإجراءات وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات .
9 - التحقق من توقيع الشروط الجزائية على الموردين أو المقاولين في حالة مخالفتهم لشروط العقد ، واعتماد رد قيمة الجزاءات أو الغرامات للموردين أو المقاولين ، بعد التحقق من أن قرار إلغائها أو تخفيضها قد صدر من السلطة المختصة بتوقيعها .
10 - دراسة طلبات صرف العهد النقدية الشخصية ، والترخيص بصرفها في ضوء ما تقضي به التعليمات المالية .
11- التحقق من تحصيل وتوريد الإيرادات وفقاً للقوانين والتعليمات المالية .
12- الاشتراك في لجان الجرد الدوري والمفاجئ للنقدية بالصندوق والطوابع المالية والبريدية وما في حكمها واعتمادها .
13 - مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من انتظام القيد المحاسبي فيها.
14 - متابعة تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة ، وإجراءات تلافي ملاحظاتها ، بما يتوافق ودور الجهاز .
15- إعداد تقارير دورية عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة.
16 - الرقابة على المنح والإعانات والهبات والتبرعات والجوائز والدعومات المقدمة من قبل أفراد وجهات محلية أو خارجية ، للتأكد من اتفاقها مع القوانين واللوائح ومراعاتها للقواعد المعمول بها والشروط الواردة في اتفاقياتها أو عقودها .
17 - الاشتراك مع الجهة - محل الرقابة - في بحث الحوادث من سرقات أو اختلاسات أو حرائق ، ونتائج التحقيقات واقتراح نظم الرقابة اللازمة لتجنب تلك الحوادث ، ورفع بيان بتلك الحوادث ونتائج التحقيقات لرئيس الجهاز ، وفي حالة وجود خسائر يتحمل المسئول عنها قيمتها .
وتحدد اللائحة التنفيذية أية اختصاصات أخرى للمراقبين الماليين - في ضوء مسئولياتهم الكاملة في تنفيذ هذا القانون - بما لا يتعارض مع اختصاصاتهم الواردة بهذا القانون .

مادة (13)

يحظر على المراقبين الماليين تنفيذ أي أمر أو قرار ينطوي على مخالفة لأحكام الدستور أو القوانين أو المراسيم أو القرارات أو التعليمات المالية أو القواعد المالية المعتمدة ، على أن يكون ذلك مسبباً .

مادة (14)

على المراقب المالي التأكد من أن إنشاء الالتزامات المالية أو تحميل عبء على الخزانة العامة قد أجيز من السلطة المختصة ، وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات المالية وبعد استيفاء المستندات المؤيدة ، وإلا فعليه أن يمتنع عن توقيع الاستمارة مع بيان أسباب الامتناع كتابةً .
وإذا لم يؤخذ بوجهة نظر المراقب المالي ، يرفع الأمر للوزير أو رئيس الجهة متضمناً الرأيين معاً ، فإذا لم يقر الوزير أو رئيس الجهة رأي المراقب المالي وجب تنفيذ رأي الوزير أو رئيس الجهة مع إخطار رئيس الجهاز بذلك .

الفصل الرابع - أحكام عامة

مادة (15)

يشكل مكتب فني يتبع رئيس الجهاز مباشرةً يتكون من

العاملين الفنيين الكويتيين بالجهاز ذوي خبرة لا تقل عن 15 سنة ، يتولى التحقق من التزام العاملين بالجهاز بأداء مهامهم الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية ، كما يتولى الرقابة المسبقة على أعمال الجهاز .

مادة (16)

يعاقب تأديبياً كل من خرج من العاملين بالجهاز عن مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو سلك سلوكاً مخلاً بشرف الوظيفة - وفقاً لأحكام قانون ديوان الخدمة المدنية ونظام الخدمة المشار إليهما - وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية عند الاقتضاء.

(مادة 17)

يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز الرد على ملاحظات أو مكاتبات الجهاز ، وعدم التأخر في الرد عليها بغير عذر مقبول ، ويعتبر في حكم عدم الرد أن تجيب الجهة إجابةً الغرض منها المماطلة والتسويف ، وعلى مسئولي هذه الجهات الرد على الملاحظات التي تتضمنها تقارير الجهاز خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغهم بها.

(مادة 18)

تعتبر المعلومات والبيانات والوثائق التي يطلع عليها العاملون في الجهاز - بحكم وظائفهم وفي سياق قيامهم بأعمال الرقابة المالية أو بسببها - سريةً ويجري تداولها على هذا الأساس.

(مادة 19)

يجب تهيئة النظم الآلية المتبعة في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بحيث لا يتم اعتماد وخصم وإثبات أي مبالغ ، إلا بعد الاعتماد الآلي لها من قبل المراقبين الماليين.

(مادة 20)

يحظر على العاملين بالجهاز تقاضي أي مبالغ من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز على شكل مكافآت أو مزايا نقدية أو عينية.

(مادة 21)

يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز تمكين المراقبين الماليين من ممارسة اختصاصاتهم الواردة بهذا القانون ولائحته التنفيذية ، كما تلتزم بتذليل كافة الصعوبات والمعوقات بما يمكن الجهاز من أداء مهامه على الوجه الأمثل ، وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

(مادة 22)

يعامل المراقبون الماليون معاملة مديري الإدارات ، ويكون تأثيث مكاتبهم وما يتبعها من خدمات إدارية على عاتق الجهات الملحقين بها.

(مادة 23)

يقوم الجهاز بتأهيل وتدريب العاملين به ، بما يمكنهم من أداء مهامهم واختصاصاتهم في مجال الرقابة.

(مادة 24)

ينقل للعمل بالجهاز جميع المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات العاملين بوحدات الرقابة المالية التابعة لقطاع الرقابة المالية بوزارة المالية من تاريخ صدور هذا القانون ، مع حساب سنوات الخدمة السابقة لهم بالكامل خدمة بالجهاز.

(مادة 25)

تسري على العاملين بالجهاز أحكام قانون ديوان الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية المشار إليهما ، فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

(مادة 26)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمرسوم - بناء على اقتراح اللجنة العليا - خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون ، وحتى صدور هذه اللائحة يتم العمل بالقرارات المنظمة لاختصاصات المراقبين الماليين بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(مادة 27)

تعد ميزانية الجهاز بناءً على اقتراح رئيس الجهاز ، وتدرج كقسم خاص بالميزانية العامة للدولة.

(مادة 28)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة 29)

على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين

على الرغم من صدور المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، وما نصت عليه المادة رقم (33) بأن - يعين بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية مراقبون ماليون ورؤساء للحسابات - ، والمادة رقم (34) بأن - يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات - ، إلا أن تلك المادتين ظلت معطلة دون تطبيق عملي لا لسبب إلا للوقوف على أهمية تلك الوظيفة

وتميزها عن سائر الوظائف في الإدارة المالية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على هذا التميز المهني لتلك الوظائف . ومع التطور الكبير في حجم المالية العامة والزيادة الكبيرة في عدد الجهات الحكومية التي استحدثت وأنشئت في مرحلة ما بعد صدور المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 المشار إليه، فقد ظهرت الحاجة إلى وجود جهاز قوي ومؤثر لحماية الأموال العامة والرقابة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة ، وللظروف والأوضاع المالية التي مرت بها البلاد أثناء وبعد فترة الغزو الغاشم والتي أسفرت عن وجود الكثير من الاختلالات والمخالفات المالية الجسيمة بالإضافة إلى مظاهر الخلل المختلفة في تزايد أوجه الهدر والإسراف في الأموال العامة، فكان لابد من قيام السلطة التشريعية بالإصرار على تفعيل المادتين (33،34) من المرسوم بالقانون (31) لسنة 1978 ووضعهما موضع التنفيذ . وهو ما أثمر معه في نهاية المطاف بتعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة وعلى مراحل ،وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (1181) بتاريخ 1992/12/28 بتفويض وزير المالية بتحديد تبعية واختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات. وتجدر الإشارة بأن الرؤية الاستراتيجية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه لتصبح الكويت مركزاً مالياً وتجارياً تعتبر نقطة تحول للاقتصاد الكويتي ، ورغبة في حسن استخدام الموارد ورفع كفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية التي تعمل على تحقيق هذه الرؤية فإنه يتطلب وجود دور فاعل للمراقبين الماليين يضمن حسن استخدام الأموال الضخمة اللازمة لتحقيق تلك التطلعات . وتأتي أهمية مهنة المراقبين الماليين في كونها رقابة مانعة لحدوث الأخطاء والانحرافات في تنفيذ ميزانية الدولة ،وتحديد أوجه القصور لمواطن الخلل في أنظمة الرقابة الداخلية وآلية معالجتها . ونظراً لما تواجهه مهنة المراقبين الماليين حالياً من صعوبات وعراقيل جوهرية، تحد من قدرتهم على القيام بدورهم على الوجه الأكمل ،والتي من أهمها الاستقلالية الإدارية والمالية من جهة و تفعيلاً لاختصاصاتهم من جهة أخرى ، لذا جاء هذا القانون لتفعيل هذا الدور الهام ومعالجة السلبيات التي واكبت عمل المراقبين الماليين خلال الفترة السابقة ، حيث اشتمل القانون على أربع فصول هي:

الفصل الأول :تعاريف (المادة 1)

حيث جاء فيها تعريف كل من الجهاز ورئيس الجهاز واللجنة العليا والمراقبين الماليين والجهات الخاضعة لرقابة الجهاز .

الفصل الثاني :إنشاء وتشكيل وأهداف الجهاز (من المادة 2 إلى المادة 8)

حيث قضت المادة (2) بإنشاء جهاز يتبع وزير المالية ويسمى جهاز المراقبين الماليين

فيما بينت المادة (3) بأن يشكل الجهاز من رئيس بدرجة وزير يتولى إدارته وتصريف شؤونه وتمثيله في الاتصال بالجهات المعنية ويعين بموجب مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة بناء على ترشيح وزير المالية ،ويكون له نائب ورؤساء قطاعات يصدر بتعيينهم مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة بناء على ترشيح وزير المالية ،ويلحق بالجهاز العدد اللازم من المراقبين الماليين والموظفين الإداريين والمعاونين والخبراء في التخصصات المختلفة لتمكينه من القيام بمهامه . ولأهمية المحافظة على المستوى المالي الذي يتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال والاختصاصات الرقابية التي يقوم بها الجهاز ، قضت المادة (4) بأن يكون للجهاز كادراً خاصاً يصدر به قرار من مجلس الوزراء ،ويحدد فيه جدول الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا النقدية والعينية. كما بينت المادة (5) أنه مع عدم الإخلال بشروط التعيين التي نص عليها نظام الخدمة المدنية بالمرسوم المؤرخ في 1979/4/4 وتعديلاته، فإنه يشترط لشغل وظيفة مراقب مالي بأن يكون كويتي الجنسية حاصلاً على شهادة البكالوريوس ،تخصص رئيسي محاسبة معترف بها في دولة الكويت ، ولأهمية أن يمارس المراقبون الماليون عملهم باستقلالية تامة ،فقد حددت المادة بأن يكون تحديد جهة عمل ونقل المراقبين الماليين بقرار من رئيس الجهاز وفق آلية واضحة وشروط ومعايير محددة تبينها اللائحة التنفيذية . وأشارت المادة (6) إلى مبدأ أساسي في العمل الرقابي ،وهو مبدأ الحيادية ومنع تضارب المصالح ،حيث حظرت المادة على كل من رئيس الجهاز ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين أثناء توليهم مناصبهم مزاولة مهنة حرة أو عمل تجاري يتعارض ومقتضيات الوظيفة ، أو أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو أن يشارك في التزامات تعقدها الدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة ، أو أن يجمع بين الوظيفة في الجهاز وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو هيئة حكومية أو

أن يتقاضى أية مبالغ أو مكافآت من أي جهة عامة أو خاصة يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حيادية واستقلالية الجهاز ، أو أن يعين المراقب المالي في الجهات التي راقب عليها إلا بعد مضي خمس سنوات من تركه العمل بتلك الجهة . وضماناً لاستقلالية الجهاز قضت المادة (7) بتشكيل لجنة عليا برئاسة وزير المالية ورئيس الجهاز نائباً لرئيس اللجنة ونائب رئيس الجهاز وأقدم ثلاثة من رؤساء القطاعات أعضاءً ، وأمانة سر أحد العاملين بالجهاز ، كما اشترطت المادة أن تنعقد اللجنة بحد أدنى ثلاث مرات بالسنة ، وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً على أن تحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات ومهام اللجنة العليا . وتضع اللجنة العليا الهيكل التنظيمي للجهاز على أن يكون كل مكتب من مكاتب المراقبين الماليين في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بمستوى إدارة في الهيكل التنظيمي للجهاز تتبع رؤساء القطاعات المختصة مباشرة ، كما تختص اللجنة العليا بوضع اللوائح والنظم الإدارية والمالية اللازمة لحسن سير العمل بالجهاز وتحقيق أهدافه بما لا يتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. وأوضحت المادة (8) الأهداف التي من أجلها أنشئ الجهاز والمرتبطة بنوع الرقابة التي يمارسها الجهاز وهي الرقابة المالية المسبقة ، وإجراء هذه الرقابة يتطلب بالضرورة عدم الارتباط بمصروف إلا بعد التثبت من أن عملية الارتباط أو الصرف سليمة ومطابقة للأحكام والقوانين والقرارات الوزارية واللوائح والتعاميم المالية وللقواعد العامة للميزانية ومن هنا كان وصف الرقابة المسبقة بأنها رقابة وقائية مانعة له في حين أن الرقابة اللاحقة ، وهي التي تجري بعد الارتباط أو الصرف ، بأنها رقابة علاجية . وجدير بالذكر بأن المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 م بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي في المادة 33 منه قد أستهدف تطبيق الرقابة المسبقة على كافة العمليات المالية التي تتم في الجهات الحكومية بواسطة - المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات - للتحقق من أن عمليات الارتباط والصرف في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية وبما يحقق أهدافها ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة وهذا يقتضي مراجعة حسابية و مستندية و تقييمية وأنها وفقاً للقوانين والقرارات واللوائح والتعليمات المنظمة لها ، مما يميز عمل الجهاز عن باقي أجهزة الرقابة المالية في الدولة ، فرقابة ديوان المحاسبة على سبيل المثال هي في الأصل وبموجب ما ورد في القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته (ووفق ما جاء بمذكرته الإيضاحية) بأنها رقابة لاحقة (علاجية) وقصر

الرقابة المسبقة في قانونه على أنواع معينة من الارتباطات والمصروفات وذلك على الوجه الذي حددته المادتين 13 ، 14 منه ، فنصت أولى هاتين المادتين على أن تخضع لرقابة الديوان المسبقة المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة إذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة مائة ألف دينار فأكثر ، ونصت ثانيتهما (المادة 14)من قانون الديوان على أن تسري أحكام المادة السابقة على كل مشروع ارتباط أو اتفاق أو عقد يكون من شأن إبرامه ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة أو عليها ، إذا بلغت قيمة الارتباط أو الاتفاق أو العقد مائة ألف دينار فأكثر وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الرقابة المسبقة للديوان هي قبل إبرام العقود مما يستلزم ضرورة وجود رقابة مالية مسبقة أثناء تنفيذ هذه العقود وهذا الدور مناط بالمراقبين الماليين.

الفصل الثالث :نطاق رقابة الجهاز والاختصاصات (من المادة 9 إلى المادة 14)

حيث بينت المادة (9) بأنه تسري أحكام هذا القانون على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ويجوز لوزير المالية تكليف الجهاز بالرقابة على أي جهة أخرى أو أعمال يرى ضرورة رقابة الجهاز عليها.

وأعطت المادة (10) لرئيس الجهاز تشكيل لجان أو فرق عمل للرقابة و التحقق أو الدراسة وتفويضها بمهام أو قضايا محددة تتعلق بالرقابة على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وما يتبعها من مكاتب أو جهات في الداخل والخارج ضمن مهام الجهاز وصلاحياته وتقدم نتائج أعمالها إليه .

وأشارت المادة (11) بأن يعد رئيس الجهاز تقريراً دورياً كل نصف سنة مالية عن نتائج أعمال وأداء الجهاز ويقدم إلى وزير المالية لعرضه على كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة .

وبينت المادة (12) اختصاصات المراقبين الماليين والتي جاءت في (17) بنداً على وجه التفصيل والتي تؤكد على أهمية دورهم في تحديد مواطن الهدر وترشيد الانفاق الحكومي وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المقررة لديوان المحاسبة وفقاً لأحكام القانون رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته .

ولإعطاء ضمانة بسرعة إنجاز المعاملات المالية لدى المراقب المالي بعد استيفاء المستندات المؤيدة واللازمة وعدم التعذر بعرقلة الجهاز لسير المعاملات المالية فقد قضى البند رقم 2 من المادة (12) على وجوب إنجاز المعاملات المالية خلال خمسة أيام عمل من اليوم التالي لاستلام الاستمارات والمستندات اللازمة والمؤيدة لها .

كما جاء البند رقم 5 ليؤكد على دور مهم وأساسي للمراقبين الماليين وهو دراسة أنظمة الرقابة الداخلية وما تتضمنه من قرارات وتعاميم ولوائح صادرة من الجهات المنظمة للعمل وتحديد مدى كفاءتها وكفايتها لأحكام الرقابة على العمليات المالية ورفع التوصيات اللازمة للجهات المختصة ، وذلك بحكم طبيعة عمل المراقبين الماليين لاطلاعهم المباشر و الحصري على تنفيذ الجهات للقوانين والقرارات و التعاميم واللوائح المالية ، وأشار البند رقم (14) إلى تكامل العمل في الأجهزة الرقابية في الدولة من خلال ما اسند للمراقب المالي - بحكم طبيعة عمله - من اختصاص متابعة تنفيذ التوصيات من مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة وإجراءات تلافي ملاحظاتها بما يتوافق ودور الجهاز ، كما أكد البند رقم (17)على مبدأ التعاون والمشاركة بين المراقب المالي والجهات الخاضعة للرقابة للوصول إلى أفضل الطرق في معالجة الحوادث ونتائج التحقيقات المرتبطة بالجوانب المالية من خلال المشاركة في اقتراح نظم الرقابة اللازمة لتجنب تكرار حدوث تلك الحوادث .

وقد راعى القانون في المادة (12) أمرين مهمين ، الأول تحديد اختصاصات واضحة تمثل الحد الأدنى لاختصاصات المراقبين الماليين بينها القانون في(17 بنداً) ، الأمر الثاني ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة (12) وهو تحقيق أكبر مرونة ممكنة وذلك بإمكانية إضافة اختصاصات جديدة من خلال اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبما لا يتعارض مع الاختصاصات الواردة فيه.

وجاءت المادة (13) لتؤكد على استقلالية المراقب المالي أثناء تأدية مهامه وذلك بالحظر عليه من اعتماد أو تنفيذ أي قرار قد يوجه له ينطوي على مخالفة لأحكام الدستور أو القوانين أو المراسيم أو القرارات أو التعليمات المالية أو القواعد المالية المعتمدة ،وعلى المراقب المالي في هذه الحالة أن يوضح ويذكر كتابةً أسباب عدم اعتماده أو تنفيذه ذلك الأمر.

كما جاءت المادة (14) لتبين ضرورة تحقق المراقب المالي من أن أي التزام مالي على ميزانية الجهة الخاضعة لرقابة الجهاز أو تحميل أي عبء على الخزانة العامة قد أجيز من السلطة المختصة وفقاً للقوانين والقرارات والتعليمات المالية وبعد استيفاء المستندات المؤيدة ، وفي حال عدم وجود هذه الإجازة فعلى المراقب المالي أن يمتنع عن توقيع الاستمارة مع بيان أسباب الامتناع كتابة ، كما بينت المادة آلية معالجة هذا الامتناع ، ونصت أنه إذا لم يؤخذ بوجهة نظره يرفع الأمر للوزير أو رئيس الجهة متضمناً الرأيين معاً فإذا أقر الوزير

أو رئيس الجهة رأي المراقب المالي كان بها وإلا وجب تنفيذ أمر الوزير أو رئيس الجهة مع إخطار رئيس الجهاز بذلك .

الفصل الرابع :أحكام عام (من المادة 15 إلى المادة 29)

حيث جاء في المادة (15) بأنه يشكل بالجهاز مكتب فني يتم اختيار أعضائه من بين العاملين الفنيين الكويتيين بالجهاز (المراقبين الماليين) لا تقل سنوات خبرتهم عن 15 سنة ، ويتبع هذا المكتب رئيس الجهاز مباشرة يتولى التحقق من التزام العاملين بالجهاز بأداء مهامهم الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية ، كما يتولى الرقابة المسبقة على أعمال الجهاز . ولضمان التزام العاملين بالجهاز بأداء مهامهم الوظيفية قضت المادة (16) بأن يخضع العاملين بالجهاز لأحكام قانون ديوان الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية وتعديلاتهما فيما يخص العقوبات التأديبية التي يعاقب بها كل من يخرج على مقتضيات الواجب في أعمال وظيفته أو يسلك سلوكاً مخلاً بشرف الوظيفة وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية عند الاقتضاء . كما أكدت المادة (17) على ضرورة رد الجهات الخاضعة للرقابة على ملاحظات ومراسلات الجهاز ، وعدم التأخر في الرد بغير عذر مقبول ويعتبر في حكم عدم الرد أن تجيب الجهة الحكومية إجابة الغرض منها المماطلة والتسويف وعلى مسئولي الجهات الرد على الملاحظات التي تتضمنها تقارير الجهاز خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغهم بها . ونصت المادة (18) باعتبار المعلومات والوثائق والبيانات التي يطلع عليها العاملون في الجهاز سرية ويتم تداولها وفقاً لذلك . وأشارت المادة (19) على وجوب أن يتم تهيئة النظم الآلية المتبعة في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بعدم جواز اعتماد وخصم وإثبات أي مبالغ إلا بعد الاعتماد الآلي لها من قبل المراقبين الماليين . وجاءت المادة (20) لتأكيد الحيادية في عمل الجهاز عندما حظرت المادة على جميع العاملين بالجهاز تقاضي أي مبالغ من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز على شكل مكافآت أو مزايا نقدية أو عينية. كما أكدت المادة (21) على إلزام الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بتمكين المراقبين الماليين من ممارسة اختصاصاتهم الكاملة الواردة بهذا القانون ولائحته التنفيذية وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات لتمكين الجهاز من أداء دوره على الوجه الأكمل وفقاً لأحكام هذا القانون . ولأهمية الدور الذي يقوم به المراقبون الماليون والمؤهلات والخبرات التي يتمتعون بها والمستويات القيادية والإشرافية التي يتعاملون معها داخل الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز فقد حددت المادة (22) المستوى الوظيفي لهم بأن يعاملوا معاملة مدراء الإدارات ، وعلى أن يكون تأثيث مكاتبهم وما يتبعها من خدمات إدارية على عاتق الجهات الملحقين بها . كما جاء في المادة (23) بأن يقوم الجهاز بتأهيل وتدريب العاملين به بما يمكنهم من أداء مهامهم واختصاصاتهم في مجال الرقابة . وأشارت المادة (24) إلى نقل جميع المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات العاملين بوحدات الرقابة المالية في قطاع الرقابة المالية بوزارة المالية من تاريخ صدور هذا القانون ، مع حساب سنوات الخدمة السابقة لهم بالكامل خدمة للعمل بالجهاز . وبينت المادة (25) بأن يسري على العاملين في الجهاز أحكام قانون ديوان الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية وتعديلاتهما فيما لم يرد به نص بهذا القانون ولائحته التنفيذية . وجاءت المادة (26) بأن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمرسوم بناء على اقتراح اللجنة العليا خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون ، وحتى صدور هذه اللائحة يتم العمل بالقرارات المنظمة لاختصاصات المراقبين الماليين بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون . وحيث إن الركن الأساسي في العمل الرقابي هو الاستقلالية والحيادية فقد جاءت المادة (27) لتؤكد ضرورة الاستقلالية المالية للجهاز مما يعطي ضمانة حقيقية لعمل الجهاز فقد أوضحت المادة بأن يقترح رئيس الجهاز ميزانية الجهاز وتدرج كقسم خاص بالميزانية العامة للدولة . وقضت المادة (28) بأن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون . ونصت المادة (29) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون

بورصة الكويت ... رؤية وريادة

بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

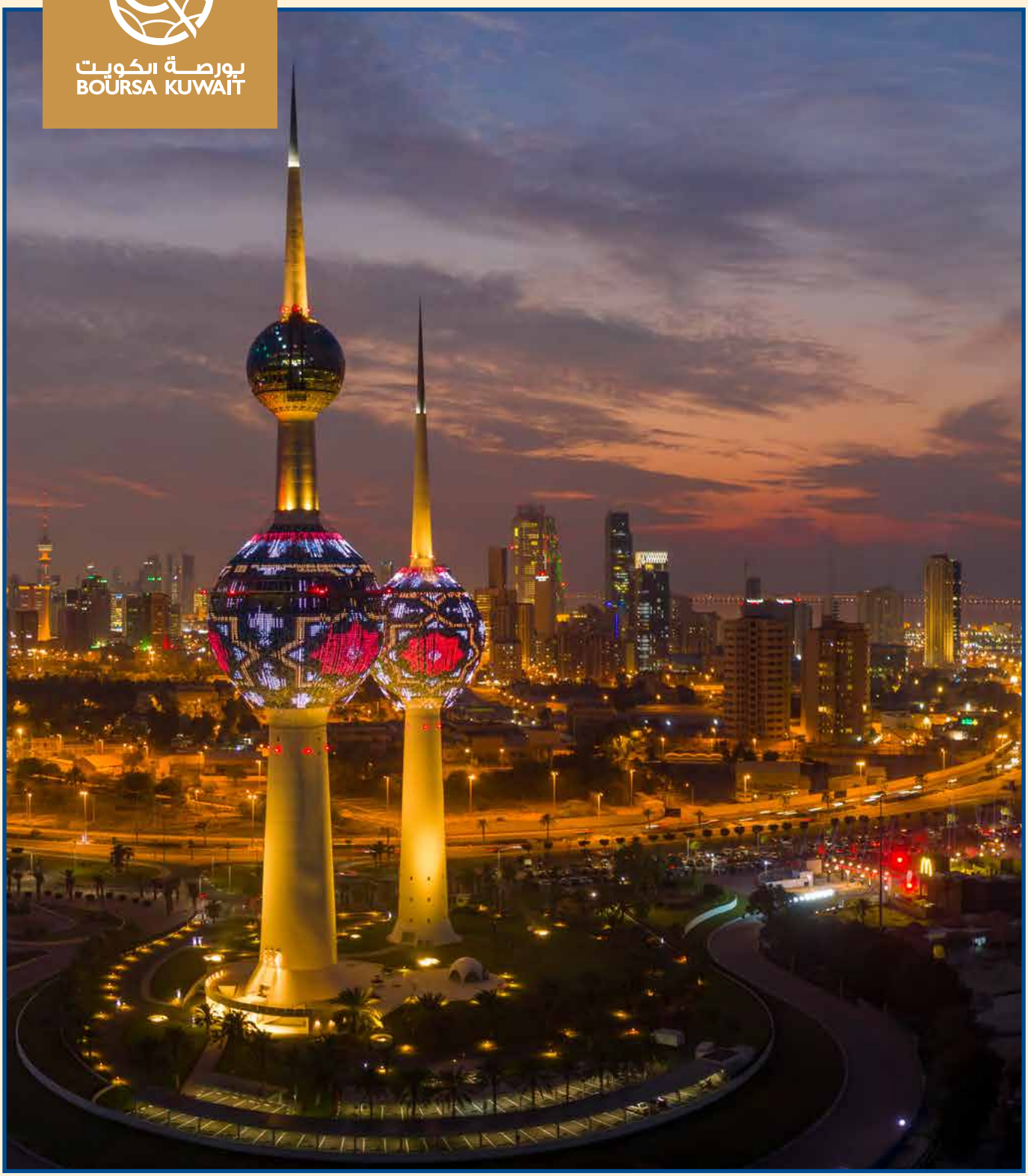

تأسست شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك) عامة في إبريل 2014، وهي تتولى مسؤولية إدارة عمليات سوق الأوراق المالية في الكويت. ومنذ عام 2016، تسهم بورصة الكويت في الدفع قدماً بمسيرة التواصل والنمو والابتكار في سوق الأوراق المالية، فضلاً عن تقديم الدعم لهيئة أسواق المال والجهات المصدرة والمستثمرين وكافة الأطراف المعنية الأخرى.

منذ التأسيس، لعبت بورصة الكويت دوراً محورياً في تطوير سوق المال الكويتي وتنويع الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع أهداف رؤية كويت جديدة 2035.

قامت الشركة بتنفيذ العديد من إصلاحات السوق ضمن خططها الشاملة للنهوض به على عدة مراحل، ونجحت في إدخال أدوات استثمارية مبتكرة، وتعزيز مستوى الشفافية، وإعادة هيكلة السوق بهدف رفع السيولة فيه، وزيادة قدرته التنافسية، استناداً إلى الاستراتيجية النابعة من مهمتها، والتي تركز على تطوير السوق ليواكب المعايير الدولية.

كما أسهمت مساعي الشركة التطويرية والتحسينية في إعادة تصنيف سوق الكويت باعتباره «سوق ناشئ» ضمن أعلى ثلاثة مؤشرات عالمية، ما يعزز مكانة الدولة كمركز مالي إقليمي رائد.

وفي خطوة رائدة بمجال الخصخصة في الكويت، نجحت خصخصة بورصة الكويت، والتي تمت عبر مرحلتين، الاولى في فبراير 2019 ، عندما فاز تحالف مكون من مجموعة من الشركات الاستثمارية الكويتية ومشغل عالمي بمزايدة خصخصة البورصة للاستحواذ على نسبة تبلغ 44% من الشركة.

وفي ديسمبر 2019 اكتملت عملية الخصخصة من خلال الاكتتاب العام لحصة هيئة أسواق المال البالغة 50 % من أسهم الشركة، وذلك للمواطنين الكويتيين، إذ تم تغطية الطرح بنسبة تفوق 850%، لتصبح بورصة الكويت البورصة الوحيدة في الشرق الأوسط المملوكة للقطاع الخاص.

بورصة الكويت مدرجة ذاتياً في «السوق الأول»، وهي من الجهات الحكومية الكويتية التي تمت خصخصتها بنجاح.

رؤيتنا ومهمتنا

رؤيتنا

نعمل على تنمية أسواق مالية قوية تتمتع بالسيولة والمصداقية، وتكون قادرة على فتح المجال بشكل فعال أمام الجهات المصدرة للأوراق المالية للتواصل مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بما يتيح فرص حقيقية متنوعة للعائد على الاستثمار، ويساعد على خلق سوق مالي متطور ورائد على المستوى الإقليمي.

مهمتنا

نجتهد لتشغيل منصة للتداول المالي تتمتع بالنزاهة والعدالة والشفافية العالية وتكون قادرة على تقديم الخدمات بكفاءة لكافة الأصول الاستثمارية باختلاف تصنيفاتها، مع التركيز على مصلحة العملاء من خلال التميز في جميع الخدمات المقدمة.

قيمنا الجوهرية

المهنية

نلتزم بالمعايير الدولية المتفق عليها والتي أثبتت فعاليتها على نطاق واسع في أداء جميع أعمالنا، ونلتزم بالتعامل مع عملائنا وجميع أصحاب المصالح بأسلوب يتسم بالمهنية والاحترام.

المساءلة

نتحمل المسؤولية عن أدائنا أمام الجميع، ونحن على استعداد لمواجهة المساءلة عن كافة تصرفاتنا.

التواصل والإيجابية مع العميل

نركز دوما على تحقيق الأهداف، ونسعى لإحداث فرق لدى العملاء، ونجتهد لتحقيق اعلى النتائج من خلال عملنا لتحقيق تأثير مستدام على مستوى الجهات ذات العلاقة، فيما نمارس التزامنا الجاد بمبادرات الاستدامة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية.

الحكمة والاتزان

نلتزم باتخاذ خطوات تتسم بالحكمة، وينبع ذلك من فهمنا لعوامل المخاطر التي تتعرض لها مؤسستنا وعملاؤنا، ونجتهد في إدارة هذه العوامل بشكل استباقي للتخفيف من تأثير هذه المخاطر وخلق بيئة استثمارية تمكن كافة الأطراف من تحقيق العوائد.

معيار IFRS 18 وتأثيراته المالية على الإقتصاد

إعداد الدكتور/ فهد مطلق الجافور
عضو مجلس إدارة الجمعية

مقدمة:

IFRS 18 معيار صدر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB) في أبريل 2024 ويهدف إلى تحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات في البيانات المالية العامة (البيانات المالية) لضمان توفير معلومات ذات صلة تمثل بدقة أصول الكيان والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات.

وينطبق IFRS 18 على جميع البيانات المالية التي تم إعدادها وتقديمها وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية ، حيث يتم التعامل مع المعايير للاعتراف والقياس والإفصاح عن المعاملات المحددة في معايير وتفسيرات أخرى ويتطلب IFRS 18 تغييرات في العرض والإفصاح قد تتطلب تغييرات في النظام والعمليات للعديد من الكيانات.

والمعيار الدولي IFRS 18 العرض والافصاح في البيانات المالية يحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 1 الخاص بعرض البيانات المالية

وتم إصدار معيار IFRS18 تحت مسمي العرض والافصاح في البيانات المالية ، على أن يتم تطبيقة الفعلي في الأول من يناير 2027.

ويستجيب هذا المعيار الى طلب المستثمرين حول المعلومات المالية عن الأداء المالي وكيفية تحسين توصيل المعلومات في البيانات المالية ويمكن المستثمرين لتحليل افضل ومقارنة أداء الشركات

وجاءت تعديلات جوهرية في هذا المعيار عن قائمة الدخل حول الفئات والمجاميع الفرعية، حيث يكون العرض في قائمة الدخل من ثلاث تصنيفات وهي أنشطة

تشغيلية وأنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية التدفقات النقدية.

وأيضاً مجموعتين فرعيتين هما: الربح التشغيلي والربح قبل التمويل والضرائب ، فالربح التشغيلي يعطي صورة كاملة عن عمليات الشركة والربح قبل التمويل والضرائب يعطي صورة عن أداء الشركة قبل اثار تمويلها.

المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 18 يتضمن متطلبات لجميع المؤسسات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية IFRS لعرض والإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية.

و تم إصدار IFRS 18 في أبريل 2024 وينطبق على فترة التقرير السنوي التي تبدأ في 1 يناير 2027.

و هذه بعض النقاط الرئيسية حول المعيار الدولي IFRS 18:

1. هيكل بيان الربح والخسارة: يركز IFRS 18 على في بيان الربح والخسارة.

2. الإفصاحات المطلوبة: يتطلب IFRS 18 الإفصاحات في البيانات المالية بشأن بعض مؤشرات الأداء المالي التي يتم الإبلاغ عنها خارج البيانات المالية للمؤسسة أو الشركة.

3. مبادئ تجميع وتجزأة محسّنة: ينطبق IFRS 18 على البيانات المالية الأساسية والملاحظات بشأن مبادئ تجميع وتجزئة المعلومات.

وبشكل عام، يهدف IFRS 18 إلى ضمان توفير معلومات ذات صلة تمثل بدقة أصول المؤسسة أو الشركة والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات في البيانات المالية العامة .

الآثار المالية

بعد تبني المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 18، يمكن أن تكون هناك بعض الأثرات المتوقعة على التقارير المالية للمؤسسات.

ومن بين تلك التأثيرات :

1. تغييرات في العرض والإفصاح : IFRS 18 يتطلب تغييرات في العرض والإفصاح في البيانات المالية. هذا يتضمن تغييرات في هيكل بيان الربح والخسارة والإفصاحات المطلوبة.

2. تأثير على مؤشرات الأداء المالي : يتطلب المعيار الإفصاحات بشأن بعض مؤشرات الأداء المالي التي يتم الإبلاغ عنها خارج البيانات المالية. وقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في تقديم المعلومات وفهم الأداء المالي للكيان.

3. تحسين مبادئ التجميع والتجزئة: IFRS 18 يعدل مبادئ تجميع وتجزئة المعلومات في البيانات المالية. قد يكون هذا مرتبطًا بتغييرات في الإجراءات والنظم الداخلية.

4. تأثير على العمليات والأنظمة: قد يتطلب تبني IFRS 18 تغييرات في العمليات والأنظمة الحالية. ويجب أن تكون مستعدًا لتنفيذ هذه التغييرات.

وبشكل عام، يجب على الكيانات البدء في التحضير لتبني IFRS 18 وتقديم التدريب والتوجيه للموظفين المعنيين بالتقارير المالية لضمان التطبيق السليم للمعيار. ويجب أن تكون المؤسسات لديها فهماً جيداً للمتطلبات الجديدة وكيفية تطبيقها على بياناتهم المالية.

تأثيرات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 18 على الشركات، وخاصة في قطاع الخدمات المالية:

– هيكل بيان الربح والخسارة: يعد IFRS 18 هيكلاً محددًا لبيان الربح والخسارة بهدف تقليل التنوع ومساعدة المستثمرين على فهم المعلومات وإجراء مقارنات أفضل بين المؤسسات.

ويتكون الهيكل من فئات ومجاميع فرعية مطلوبة. وسيتم تصنيف البنود في بيان الربح والخسارة إلى واحدة من خمس فئات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، الضرائب على الدخل والعمليات المتوقفة.

الإفصاحات المتعلقة بمؤشرات الأداء المحددة من قبل الإدارة: يتطلب IFRS 18 الإفصاحات بشأن مؤشرات الأداء المالي المحددة من قبل الإدارة وهذا سيعزز الشفافية في التقارير المالية.

التجميع والتجزئة: يتعلق IFRS 18 بمبادئ تجميع وتجزئة المعلومات ، كما يجب على المؤسسات تقديم تفاصيل أكثر دقة حول العناصر المالية في بياناتها المالية.

العملات الأجنبية والمشتقات: يتضمن IFRS 18 توجيهات حول التعامل مع العملات الأجنبية والمشتقات في البيانات المالية.

وهذه المعلومات تساعد الشركات على تحسين التقارير المالية وتوفير معلومات أكثر دقة وشفافية للمستثمرين وللمهتمين.

دعم الحروب ليس من مصلحة الاقتصاد الأوروبي

محمد رمضان
باحث إقتصادي
القبس
ALQABAS.COM

بينما كان واضحاً ومعلوماً أن السياسة الخارجية الأميركية مزدوجة المعايير، إلا أنه بعد حرب أوكرانيا و«طوفان الأقصى» انكشفت ازدواجية المعايير للسياسة الخارجية الأوروبية بشكل غير مسبوق. ففي الوقت نفسه الذي دافع فيه الاتحاد الأوروبي ضد احتلال روسيا لأراضٍ أوكرانية، نجده يدافع مع الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بشكل متناقض.

لو رجعنا بالتاريخ إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية لوجدنا أنهما السبب الرئيسي في تدمير اقتصاد أوروبا، مما اضطر الولايات المتحدة لتطبيق خطة مارشال، ومساعدة أوروبا بـ13 مليار دولار سنة 1948، أي ما يعادل 173 مليار دولار في 2023، لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي. كان نصيب المملكة المتحدة، أو الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس قبل الحروب العالمية، 26% من إجمالي هذه المساعدات، تليها فرنسا بـ18%، ثم ألمانيا بـ12%.

اليوم تدمّر الحروب التي تدعمها وتمولها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاقتصاد الأوروبي نفسه، بداية بحرب أوكرانيا، التي رفعت أسعار أسهم الشركات الأميركية المصنعة للأسلحة، وتفجير خط أنابيب الغاز الروسي الألماني، الذي أدخل الاقتصاد الألماني في حالة الركود، وتسبب بشكوى من الرئيس الفرنسي بأن أصدقاءه الأميركيين يبيعون له الغاز بأربعة أضعاف سعره في السوق المحلي الأميركي. بعدها بدأ الأوروبيون يشتكون من ارتفاع في تكاليف المعيشة بسبب التضخم، الذي صاحبه ارتفاع كبير وسريع في أسعار الفائدة.

اليوم يكرر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو أسلوب الرئيس الأوكراني زيلينسكي، باستعطاف الأوروبيين وتنبيههم إلى أن حربه على «حماس» هي حرب جميع الدول والشعوب المتحضرة، ولابد لهم من مساعدته.

وهنا قد نتساءل: ما الذي يمكن أن نفعله نحن وسط كل هذه الأحداث؟

على عكس الشعب الأميركي البعيد تماماً عن السياسة الخارجية الأميركية، يختلف الأوروبيون في اهتماماتهم السياسية والاقتصادية، وبالتالي يكون المطلوب من الدول والشعوب المؤيدة والداعمة للقضية الفلسطينية هو دعم وتكثيف الرسائل الإعلامية، التي تبيّن أن دعم الاتحاد الأوروبي للحروب، التي تصب في مصلحة السياسة الخارجية الأميركية، ليس من مصلحة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاجتماعية، ويخالف المبادئ الأخلاقية التي يتغنون ويفتخرون بها.

لا تدعموا شركة مهملة في حوكمتها

أ. د. محمد آل عباس

الاقتصادية

قبل عدة أيام شرحت في مقال بعنوان "ماذا يعني تحويل الديون إلى أسهم؟"، كيف يتم استخدام سعر السهم الاسمي في العملية (السعر الاسمي هو 10 ريالات، مثلا وقد يكون أقل)، بينما سعر السوق أكبر منه، والسبب هو منح الدائن علاوة إصدار دون مقابل كربح ضمني في الصفقة، وكمثال يمكن أن يكون الدين ألفاً مثلا ولو تم تحويله لأسهم بسعر اسمي 10 ريالات فإن الدائن سيحصل على 100 سهم، لكن سعر السوق يبلغ 20 ريالا للسهم، وبذلك يحصل على مبلغ إضافي في كل سهم قدره 10 ريالات (وكما قلت فإن لهذا الطريقة محاذير كثيرة شرعية وقانونية ومن جانب الحوكمة)، لم أكن أعلم حقيقة وقتها بما يحدث في شركة الكابلات التي أعلنت قبل مدة في موقع "تداول" أنها ألغت اتفاقية على أن يتم تحويل الدين إلى أسهم بالقيمة الاسمية للسهم (10 ريالات)، لأنه لا يوجد تفويض أو قرار من مجلس الإدارة السابق لمن قام بالتوقيع على الاتفاقية مع المستثمر نيابة عن الشركة يمنحه الصلاحية على التوقيع على بند الرسملة بـ10 ريالات ولا يمنحه إضافة بنود أخرى تضمنتها الاتفاقية (وهذه مشكلة قانونية)، وتُعد هذه البنود الإضافية ضد مصالح مساهمي الشركة (وهذه مشكلة حوكمة)، وقد ورد إعلان عن الشركة قبل هذا الإعلان بيوم واحد جاء فيه استقالة عضوين من لجنة المراجعة بناء على طلب رئيس لجنة المراجعة منهما نظرا لأنهما لم يقوما بالإفصاح عن توقيع اتفاقية رسملة ديون قائمة مع الشركة (وهذه مشكلة حوكمة أيضا). والحالة كانت كالتالي، أحد الدائنين للشركة لديه دين قيمته الأصلية 12,450,320 ريالا، اتفق مع عضوي اللجنة على أن يتم نقل هذا الدين باسمهما ويحصل فورا على نقد منهما قيمته 6,655,522 ريالا، وهذا مشهور في عالم التمويل، حيث يتم بيع محفظة الدين مقابل خصم، وحتى الآن لا غضاضة في القرار، مع أن هذا الخصم كان كبيرا على كل حال، بهذا أصبحت الشركة مدينة للعضوين بقيمة الدين الأصلي، وهنا أصبح لأعضاء اللجنة مصالح مع الشركة كان يجب الإفصاح عنها (وهذه مشكلة حوكمة)، ولأن الشركة كانت في رحلة تنظيم مالي، فقد تم عرض فكرة رسملة الدين (تحويل الدين إلى أسهم) بمنح الأعضاء أسهم في الشركة مقابل الدين وذلك بالقيمة الاسمية، (عشرة ريالات) وقد قام الرئيس التنفيذي بتوقيع الاتفاقية معهما دون وجود صلاحية أو تفويض لديه بتحديد سعر السهم (وهذه مشكلة حوكمة وقانونية)، كما وضح الإعلان. وقد تمت استقالة العضوين لأنهما أخلا بقواعد تعارض المصالح ولم يقوما بالإفصاح عن هذه الاتفاقية لمجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة كما تم إلغاء الاتفاقية الموقعة معهما (عاد الدين وألغيت الأسهم). عادت الشركة بعد يومين بإعلان جديد عن الرفع بتوصية للجمعية العامة للتصويت على عزل عضوين من مجلس إدارة الشركة لأنهما اعترضا على قرارات اتخذها المجلس حماية لمصالح الشركة ومساهميها، واكتفى الإعلان بهذا، مع وعد بالإفصاح للجمعية العامة عن الأسباب (كان يجب الإفصاح فورا عن التفاصيل، فهناك عديد من أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين). لا نعرف ما إذا كان هنا علاقة بين الأمرين. لن أعلق على قرار مجلس الإدارة لعدم توافر معلومات كافية، لكن أكاد أجزم بأن ما حدث في شركة الكابلات ليس محصورا فيها، فقد أشرت إلى توسع استخدام طريقة تحويل الدين إلى أسهم، وطالبت بمراقبة هذا الأسلوب، وفحص التطورات التي تتم فيه، وإذا كانت التغيرات التي طرأت على شركة الكابلات هي التي اكتشفت ما حدث، فإن هذا قد حدث بالصدفة البحتة وليس بفضل التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة، بل لقد كانت قواعد الحوكمة هي الطريقة التي سهلت هذا الاتفاق، ولا تعميم هنا، لكن المسألة تتطلب من هيئة السوق المالية إيصال رسالة شديدة إلى المستثمرين حتى لا يدعموا شركة مهملة في حوكمتها.

في ندوة شارك فيها المسؤولين والخبراء من داخل وخارج الكويت

"المحاسبين" نظمت ندوة "الحوكمة والرقمنة.. خبرات وتجارب"

صباح الجلاوي:

«المحاسبين»: دور كبير للحوكمة والرقمنة في تعزيز بيئة الأعمال

- الجلاوي : الجمعية حريصة على تطبيق الحوكمة في كافة الأنشطة والبرامج

- الحسيني: الكويت تمتلك أفضل تطبيقات عالميا

- العازمي: الكويت من أقدم الدول تطبيقا للحوكمة

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع دار الخبرة للتنمية والتطوير ندوة» الحوكمة والرقمنة ..تجارب وخبرات» بحضور كوكبة من المسؤولين والخبراء داخل وخارج الكويت.

وأكد المتحدثون في الندوة أهمية الحوكمة والرقمنة في تطوير قدرات العمل المحاسبي والشفافية وتحسين بيئة الأعمال وانجاز الأعمال بيسر وسهولة

في البداية، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح الجلاوي أن ندوة « الحوكمة والرقمنة .. تجارب وخبرات» تأتي في ظل مواصلة الجمعية تنظيم ندوات تناقش العديد من القضايا ذات الصلة بالعمل المحاسبي وتهم في الوقت ذاته الشأن العام بحضور عدد من المسؤولين والخبراء في العديد من المجالات.

وبين الجلاوي حول الحوكمة والرقمنة أن الحوكمة من أهم الموضوعات التي تتناولها الجمعية في العديد من البرامج والدورات التدريبية لأهميتها المتزايدة في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد .

وقال : أن تعزيز دور الرقمنة في تسهيل الإجراءات بيسر وسهولة وسرعة الإنجاز بدقة وكفاءة.

وأضاف أن الرقمنة ساهمت في تجاوز تداعيات جائحة كورونا من خلال انجاز البيانات المالية عن بعد واستخدام تطبيقات إلكترونية في مجال المحاسبة وأدى لتغيير مفهوم المحاسبة ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الخليجي والعالمي .

وبدوره، تناول مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتكليف الدكتور عمار الحسيني أهمية الرقمنة في تعزيز الحوكمة بالقول أن من أهم التحديات التي تواجه العمل الحكومي تتمثل في الفهم الموحد حيال التحول الرقمي.

وبين أن التحول الرقمي ينطوي على التحول الكامل في طريقة انجاز الأعمال بالشكل الذي يسهل تقديم الخدمة المقدمة. وأوضح ان الكويت تمتلك

تطبيقات هي الأفضل عالميا.

ومن جانبه ، بين عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التجارية الدكتور سعود العازمي أن الكويت لديها تجربة في الحوكمة هي الأقدم على مستوى المنطقة.

وبين أن الدولة هي اول من طبقت مفهوم الحوكمة بشكل واضح على كافة إجراءاتها التنفيذية والتشريعية. وبين أن الحوكمة والرقمنة من بين الموضوعات التي عالجتها البنوك والشركات في الكثير من الإجراءات التي تعزز من اداءها بشكل كبير.

واستعرض المتحدثون من الإمارات والسعودية والاردن ومصر ، عبر تقنية زووم ، أن الحوكمة تعزز الشفافية وتحقق العدالة بين مساهمي الشركات والبنوك وتقضي على منافذ الفساد ، كما أن الرقمنة بتطبيقاتها المتعددة ساهمت وبشكل كبير في تطوير القدرات المحاسبية وادت لتنفيذ الخدمات بيسر وسهولة.

خلال زيارة رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب جواد الشهيلي للكويت

«المحاسبين» ناقشت دعم وتعزيز التعاون المشترك مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

استقبلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ونقيب المحاسبين والمدققين العراقيين جواد الشهيلي الذي زار الكويت وكان في استقباله الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين المراجعين الكويتية .

خبرات متراكمة

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الزيارة تناولت سبل دعم وتعزيز التعاون المشترك بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الجانبين في مجال التدريب والتأهيل في مجال المحاسبة.

وبين أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية رحبت بمبادرة رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين لعقد اجتماع اتحاد المحاسبين العرب في الكويت ، باعتبار أن الكويت من المؤسسين للاتحاد وكانت رئيساً للاتحاد خلال دورتين متتاليتين.

وأشار إلى أن الجانبين استعرضا آليات التعاون في مجال التدريب والتأهيل وكيفية الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الجانبين في مجال التدريب، والاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وأن يكون للمعهد مقر في الكويت.

اتفاقية تدريب مشترك

كما ناقش الجانبان عقد اتفاقية تدريب مشترك في العديد من البرامج المهنية التي يمكن الاستفادة منها وبما يطور قدرات الراغبين في الحصول على تلك البرامج.

ولفت أن الاجتماع تطرق لعمل أكاديمية المحاسبين لخريجي المحاسبة والتي تقدم برنامج تأهيل مهني لحديثي التخرج الراغبين في العمل بالقطاع المالي بالكويت ، ومدى إمكانية الاستفادة من قدرات اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في هذا الخصوص.

وأشار إلى أن أكاديمية المحاسبين تستهدف الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجال التدريب والتأهيل ،

من أجل بناء كوادر محاسبية متميزة .
كما تم استعراض جهود الجمعية في تطوير مهنة المحاسبة والتي من بينهامركز الاعتماد المهني ومركز التحكيم.

آفاق جديدة

ومن جانبه ، أكد رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب جواد الشهيلي أهمية التعاون المشترك بين الجانبين في جميع القطاعات المعنية بالمهنة والعمل على فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بين الجمعية واتحاد المحاسبين والمراجعين والتي ستكون كفيلة بالارتقاء بمستوى الأداء المالي والمحاسبي.
وأكد الشهيلي سعادته البالغة بالزيارة والاطلاع عن قرب بالدور الكبير الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكوينية للارتقاء بمستوى الأداء المهني للعاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة وحديثي التخرج.
وأبدى الشهيلي تفاؤله بآفاق التعاون المشترك بين الجمعية واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

صباح الجلاوي:

- اجتماع اتحاد المحاسبين العرب في الكويت.
- عقد اتفاقية تدريب مشترك في العديد من البرامج المهنية التي يمكن الاستفادة منها.
- أكاديمية المحاسبين تستهدف الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجال التدريب والتأهيل.

جواد الشهيلي:

- الاستفادة من الخبرات المتراكمة في مجالات التدريب والتأهيل المهني.
- الإرتقاء بمستوى الأداء المهني للعاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة وحديثي التخرج.
- فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بين جميعة المحاسبين واتحاد المحاسبين والمراجعين.

يعقد على فترتين ويستهدف تطوير العمل المحاسبي

«المحاسبين» تنظم برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات

بناءً على تعليمات وزارة التجارة والصناعة وحسب نص المادة 10 من اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات رقم 103 لسنة 2019 ، تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات لعام 2024 ، على فترتين : الأولى تبدأ من 2 يونيو وتنتهي في 18 يوليو 2024 ، فيما تبدأ الفترة الثانية 8 سبتمبر إلى 12 ديسمبر 2024.

وفي هذا السياق ، أشار عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فهد مطلق الجافور أن الفترة الأولى من برنامج التعليم المستمر تتضمن 4 مراحل تدريبية تتناول 4 موضوعات محددة هي : القوانين والتشريعات ومعيار المراجعة الدولي 240 مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير المحاسبة الدولية وآخر تحديثاتها ، مضيفاً أن الموضوعات التدريبية الأربعة في الفترة الأولى سوف تنطلق فعالياتها من الثاني في يونيو 2024 وحتى 18 يوليو 2024.

وبين الجافور أن الفترة الثانية من برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات يتضمن 4 مراحل تدريبية من المرحلة التدريبية الخامسة وحتى المرحلة التدريبية الثامنة ، حيث يتم تناول نفس الموضوعات التي تضمنتها المراحل التدريبية في الفترة الأولى.

ولفت الجافور أن المادة 10 من اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات 103 لسنة 2019 نصت على «يجب على مراقب الحسابات تطوير قدراته المهنية والحرص على التدريب المستمر وفقاً لدليل بيانات التعليم الدولية التي تصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين وفقاً لأحدث الإصدارات وتنظم الجمعية آلية وكيفية تطوير مراقب الحسابات بعد اعتمادها من الوزارة على أن تقدم للإدارة المختصة تقريراً سنوياً بذلك».

وأوضح أن برنامج التعليم المستمر يترجم ما نصت عليه القرارات الوزارية المنظمة لعمل مراقبي الحسابات وضرورة تأهيلهم وتدريبهم بشكل مستمر وبما يعزز أداءهم ويمكنهم من مواجهة تحديات ومتطلبات بيئة الأعمال.

وبين أن الجمعية لا تألو جهداً في تقديم برامج ودورات تدريبية مهنية على أعلى مستوى وتلبي الاحتياجات مراقبي الحسابات والمدققين في مجال المحاسبة والمراجعة.

وكان وزير التجارة والصناعة قد أصدر قراراً وزارياً بشأن تطوير القدرات المهنية لمراقب الحسابات وآلية التأهيل والتدريب المستمر ، حيث نصت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 159 لسنة 2023 بضرورة التزام مراقب الحسابات بتطوير قدراته المهنية، والحرص على التدريب المستمر وفقاً لدليل بيانات التعليم الدولية التي تصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

فهد مطلق الجافور:

- 8 مراحل تدريبية تتضمن 4 برامج متنوعة أهمها مكافحة غسيل الأموال ومعايير المحاسبة الدولية

- البرنامج يتسق مع القرارات والقوانين ذات الصلة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

- البرنامج يعزز ويطور أداء مراقبي الحسابات ويستهدف مواجهة التحديات والتطلعات

صباح الجلاوي استقبل أمين عام مركز التحكيم التجاري لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليج العـربية

استقبل رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي في 22 مايو 2024، الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور كمال بن عبد الله آل أحمد. وناقش الجانبان سبل تعزيز وتفعيل آليات التعاون بين الجانبين في مجال التحكيم التجاري، ووضع آليات تعاون من أجل بناء وتطوير خبرات وطنية في مجال التحكيم التجاري.

بحضور ممثلي الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام وممثلي البعثات الدبلوماسية بالكويت

«المحاسبين» أقامت غبقتها الرمضانية

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية غبقتها الرمضانية ، بحضور الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية.

وبهذه المناسبة ، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي إلى أن الجمعية تحرص على إقامة غبقتها الرمضانية ، سنوياً، باعتبارها جسراً للتواصل بين الجمعية وأعضاءها العاملين والمنتسبين وكذلك ممثلي أعضاء جمعيات النفع العام ورؤساء وأعضاء ممثلي البعثات الدبلوماسية العاملة في الكويت وممثلي وسائل الإعلام.

وأضاف الجلاوي ، أن الغبقة الرمضانية تعد وسيلة هامة لتبادل الخبرات مع المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت ، بالإضافة لمناقشة السبل الكفيلة بتطوير المهنة وقدرات العاملين بها في كافة القطاعات بالكويت والتي تنعكس إيجاباً على بيئة الأعمال في الكويت.

وأضاف أن الغبقة الرمضانية مناسبة هامة لتبادل التهاني بالشهر الفضيل، كما أنها مناسبة طيبة لاستعراض أهم القضايا التي تهم المهنة وتطورها وكذلك مناقشة السبل الكفيلة بتطوير المهنة.

وبين أن الجمعية تمكنت من إقامة البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المجانية خلال عام 2024 ، بالمشاركة مع الكثير من الجهات الحكومية مثل وزارة الدفاع والداخلية ومؤسسة الموانىء وغيرها من الجهات.

كما أن الجمعية حرصت خلال الفترة الماضية على إقامة لقاءات حوارية في ديوانيتها الأسبوعية التي تقام يوم الأربعاء من كل أسبوع.

وتناقش الجمعية خلال تلك الحلقات الحوارية أهم الموضوعات التي تهم المواطنين بحضور المتخصصين من أهل الخبرة وطرح الحلول للعديد من القضايا ذات الصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وتقديمها لمتخذي القرار.

وقال إن الجمعية تتطلع بشكل مستمر لتطوير المهنة والعاملين بها من خلال تطوير برامجها ودوراتها التدريبية

والمهنية التي تقدم للمتخصصين وأعضاء الجمعية من مختلف الجهات ، بالإضافة إلى تعزيز دورها من خلال مبادراتها النوعية التي أطلقتها مؤخراً وعلى رأسها مشروعي مركز الاعتماد المهني ومركز الشركات المهنية ، اللذان يعدان نقلة نوعية في العمل المحاسبي داخل الكويت ، ونقل الأداء المهني للجمعية نحو آفاق أكثر تطوراً في مجال المهنة على المستويين الإقليمي والعالمي .

وتتطلع الجمعية في القريب العاجل لتطوير مهنة المحاسبة من خلال العمل تطبيق العديد من المبادرات التي تصب في تطوير المهنة وتقديم خدمات تدريبية ومهنية على مستوى عال.

وبين الجلاوي أن الجمعية في طور التحضير حالياً للاحتفال باليوبيل الذهبي بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسها برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح - حفظه الله - ، حيث سيكون الحفل مناسبة دولية وإقليمية يلتقي خلالها مسؤولو المهنة على أرض الكويت.

صباح مبارك الجلاوي:

- التواصل مع المعنيين بتطوير المهنة من مختلف الجهات
- الجمعية بصدد تدشين احتفالها باليوبيل الذهبي برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء
- إقامة الكثير من البرامج والدورات المهنية وورش العمل المجانية في 2024
- مبادرات مركز الشركات المهنية والاعتماد المهني والتحكيم التجاري نقلة نوعية في العمل المحاسبي

خلال الحلقة الحوارية الكويت ومصادر الدخل في الماضي والحاضر

المحاسبين: تنوع الدخل "ضرورة ملحة" لمواجهة التحديات

أجمع المشاركون في الحلقة الحوارية " الكويت ومصادر الدخل في الماضي والحاضر" على أهمية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أحادي للدخل، لما يمثله من خطورة على حاضر ومستقبل الكويت، مستشهدين بما كانت عليه الكويت في الماضي من تنويع للدخل ومصادره، بالاعتماد على الصيد والتجارة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن ديوانية الجمعية ستقوم باستقطاب العديد من الخبراء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الموضوعات التي تهم المواطنين، لافتاً أن العملات الالكترونية وأثرها علي المجتمع ستكون محور الحلقة القادمة.

وتطرق وزير التربية والتعليم السابق والمؤرخ بعقوب الغنيم في حديثه لأهمية الكويت الإستراتيجية في الماضي باعتبارها مركزاً للتجارة والعلم وكانت مقصدا للكثير من كبار العلماء والقضاة وكانت مثار اعجاب الكثيرين الذين زاروا الكويت في الماضي.

وأشار ان الكويت كانت موضع نظر الكثيرين من الذين زاروها من غير العرب من سياح وسياسيين من بلدان وكلهم كانوا يعجبون لهذا البلد بسبب نشاط الاهالي في تجارتهم وتعاونهم ونظافة الدولة والحرص على العمل في الصيد او التجارة.

وبين أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت الدكتور رياض الفرس أن التحديات التي تواجه الحكومة في الكويت ليست سهلة وجزء كبير منها سياسي أكثر منه اقتصادي، في الكويت.

وأضاف أن الموضوع سياسي اكثر منه اقتصادي، لافتا أن تحديات الوضع التنموي في الكويت معقد ، فهناك قوانين تصدرها

- الجلاوي : تنظيم المزيد من الحلقات الحوارية مستقبلا حول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية

- الغنيم: الكويت كانت مركزا للتجارة ومقصدا للسياح والتجار

- الفرس: التحديات في الكويت "معقدة" وتحتاج للتعاون بين السلطتين.

- الجويعد : التجارة البحرية والتبادل التجاري أساس الاقتصاد قديماً.

- العبد الجليل : "موسوعة المحاسبين" تطرقت لدور الدوائر في تنظيم الاقتصاد

- الشريع : المحاسب له دور سياسي واقتصادي بجانب دوره في تجميع البيانات.

السلطة التنفيذية وتراها ضرورة ، بينما ترفضها السلطة التشريعية.
وبين أن الكويت دولة مؤسسات لكن التنمية بها تسير ببطء.

ومن جانبه، أشار المدرس المساعد في قسم التاريخ الدكتور طلال الجويعد، أن الكويت تاريخياً اعتمدت على التجارة البحرية وبجانبها كان هناك نشاط في التجارة وكان هناك تبادل تجاري بين الكويت وجيرانها.
وقال رئيس الجمعية الكويتية للتراث فهد العبد الجليل أن توثيق التاريخ الاقتصادي للكويت أمر في غاية الأهمية، مبينا ان الدوائر الاقتصادية كان لها قديما دور كبير في تنظيم شؤون المواطنين، والتي من بينها دائرة الجمارك التي تأسست عام 1899 في عهد الشيخ مبارك الصباح ، كما تم التطرق في الموسوعة التي اعدتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أهمية تلك الدوائر في تسيير العمل الاقتصادي.

ولفت محاور الندوة سالم الشريع أن المحاسب له دور كبير في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الموسوعة القيمة التي اعدتها الجمعية حول تاريخ الكويت الاقتصادي كانت ذات اثر مهم وبالغ الأهمية لمعرفة الوضع الاقتصادي. وبين أن الكويت كانت في السابق لديها تنوع في مصادر الدخل وليس كما هو الحال عليه الآن كونها تعتمد على مصدر أحادي للدخل.

خلال الحلقة الحوارية «الثروة الشبابية .. الواقع والتطلعات»

«المحاسبين» ناقشت تحديات العمالة الوطنية في القطاع الخاص

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الحلقة الحوارية «الثروة الشبابية .. بين الواقع والتطلعات» في 6 مارس 2024 بمقرها الجديد ، حيث تناولت الحلقة تحديات العمالة الوطنية في القطاع الخاص ، والآليات المتبعة من قبل الجهات الحكومية لحلها ، كما تناولت المبادرات التي تقدمت بها جمعيات النفع العام من أجل تحفيز الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص.

وتناول رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي دور الجمعية في تأهيل خريجي المحاسبة للعمل بالقطاع الخاص ، لافتاً أن الجمعية قامت بجهود كبيرة ومتنوعة بالتنسيق بين الجهات الحكومية لتأهيل خريجي المحاسبة للعمل بالقطاع الخاص.

واستدرك بالقول أن هذا النوع من الحوارات لها تأثير إيجابي في الواقع الحالي للعمالة الوطنية في القطاع الخاص ، كما يتم طرح الآليات التي من خلالها تقوم العديد من الجهات بحل تلك الإشكاليات وتبسيط كافة الإجراءات التي من شأنها تحفيز الشباب للعمل في القطاع الخاص.

وقد تناول المتحدثون في الحلقة الحوارية أهمية العمل على وضع حلول واقعية لمشاكل العاملين في القطاع الخاص ، بالإضافة إلى سد فجوات المزايا بين القطاع الخاص والحكومي والسعي نحو تكويت القطاعات التي يمكن للكويتيين الإقبال عليها والتي

صباح الجلاوي:

- صباح الجلاوي : جمعية المحاسبين حريصة على تفعيل وتنفيذ المبادرات الهادفة لتأهيل الشباب للعمل في القطاع الخاص
- الجمعية قامت بجهود كبيرة ومتنوعة بالتنسيق بين الجهات الحكومية لتأهيل خريجي المحاسبة للعمل في القطاع الخاص

منها القطاع النفطي والمجالات المرتبطة به.

وقد أدار الحوار الأستاذ سالم الشريع ، فيما تحدث في الندوة المهندس مشعل الشريان مراقب تفتيش العمل في محافظة حولي بالهيئة العامة للقوى العاملة والأستاذ نواف القويضي رئيس مجلس الشباب والأستاذ حسين المحميد الناشط في مجال الموارد البشرية والأستاذ سعيد المانع رئيس مجلس إدارة جمعية رواد الأعمال والأستاذ محمد عبد العزيز جعفر مدير مجموعة العمالة الكويتية بالعقود السابق في شركة نفط الكويت.

محاسب إداري معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب إداري معتمد CMA خلال الفترة من 20 نوفمبر 2023 إلى 6 مارس 2024

منهجية عمل مكاتب التفتيش والتدقيق بالجهات الحكومية

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التدريبية «منهجية عمل مكاتب التفتيش والتدقيق بالجهات الحكومية» خلال الفترة من 11 إلى 15 فبراير 2024 ، حيث أن البرنامج يمثل أهمية بالغة في القيام بعملية الإشراف والمتابعة على جميع الأعمال الإدارية والمالية بالجهات الحكومية.

بالإضافة إلى التنسيق والمتابعة مع الجهات الرقابية المختلفة لضمان انضباطها وفق أحكام القانون ومقتضيات الحفاظ على المال العام وتحقيق المصلحة العامة.

ويهدف البرنامج لتنمية قدرات ومهارات المشاركين والفنيين بمكاتب التفتيش والتدقيق للقيام بمهامهم الرقابية على أكمل وجه. مع التعرف على أهم المشاكل والصعوبات التي تواجههم وتفعيل الدور المنوط بمكاتب التفتيش والتدقيق.

ويتضمن البرنامج المحاور التالية : الهدف من إنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق بالجهات الحكومية واختصاصاتها ويتناول المحور الثاني : نظم الرقابة الداخلية وأهميتها في تفعيل دور مكاتب التفتيش والتدقيق بالجهات الحكومية ، كما يتضمن المحور الثالث : تداخل الاختصاصات مع الجهات الرقابية وأثرها على أداء الجهاز التنفيذي بالجهات الحكومية ويتناول المحور الرابع تطبيقات عملية من خلال ملاحظات الجهات الرقابية على أداء تلك المكاتب وكيفية الرد عليها والعمل على تلافيها.

مدير إدارة مخاطر معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية مدير إدارة مخاطر معتمد CERM خلال الفترة من 14 يناير إلى 6 فبراير 2024

أساليب كشف التلاعب

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التدريبي أساليب كشف التلاعب في التقارير المالية خلال الفترة من 11 - 15 فبراير 2024

"المحاسبين السعودية": الميثاق الدولي للمحاسبين المهنيين

في إطار جهود الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لدعم تطبيق الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة في المملكة العربية السعودية، فقد نشرت الهيئة نسخة عام 2023م من الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. وقد اشتملت هذه النسخة على عدد من التحسينات على ترجمة الميثاق، وكذلك إدخال التحديثات الصادرة من المجلس الدولي، التي سبق أن قامت لجنة سلوك وآداب المهنة في الهيئة

"المحاسبين القطرية": مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي

نفذت الجمعية البرنامج التدريبي "مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي" وذلك في الفترة من 4-7 /3/ 2024 لموظفي مصرف قطر المركزي.

نفذت الجمعية البرنامج التدريبي "إدارة الحسابات في البنوك المركزية" وذلك في الفترة من 4-6 /3/ 2024 لموظفي مصرف قطر المركزي.

نفذت الجمعية البرنامج التدريبي "العملات المشفرة البلوكشين" وذلك في الفترة من 10-12 /3/ 2024 لموظفي مصرف قطر المركزي.

نفذت الجمعية البرنامج التدريبي « إعداد الموازنات التقديرية» بتاريخ 4-2024/3/7

"المحاسبين الأردنية": التدفقات النقدية في قطاع الأعمال

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين دورة تدريبية تخللها نقاشات حول تحليل التدفقات النقدية في قطاعات الأعمال ودورها في اتخاذ القرارات، حيث تهدف الدورة إلى صقل مهارات المحاسب القانوني في الاستشارات المالية والإدارية لعملائه.

لقاء مع ممثلي مجلس المعايير الدولية للمحاسبة

استضافت هيئة المحاسبين السعودية ممثلين من مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وتم خلال الزيارة عقد لقاء مشترك مع أعضاء مجلس معايير المحاسبة في الهيئة وبحضور الأعضاء الأساسيين في الهيئة، وتم استعراض ومناقشة مستجدات المعايير الدولية، حيث تم تسليط الضوء على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (18)، والذي سوف يحل محل المعيار الدولي للمحاسبة رقم (1)، والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (19)،

«الإمارات للمحاسبين »: شهادة خبير حوكمة مؤسسية

أطلقت جمعية الامارات للمحاسبين والمدققين شهادة خبير الحوكمة المؤسسية المعتمد و التي تمثل شهادة مهنية متخصصة للكوادر الوطنية من منتسبي الإدارات العليا والتنفيذية بالوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بكافة أنواعها وتستهدف تأهيل الكوادر الوطنية للمستويات القيادية العليا و تطوير نظم وأساليب التخطيط والتوجيه والمتابعة و رفع القدرة على تحقيق أعلى مؤشرات الأداء الإستراتيجية والتشغيلية والمالية على المستوى الفردي والمؤسسي طبقا لأفضل الممارسات الدولية ورفع مستوى الحماية والاستدامة والنمو بالجهات الحكومية والمساهمة في تحقيق متطلبات جوائز التميز الحكومي و ذلك إنسجاما مع رؤية الدولة الهادفة لتنمية وتطوير الكوادر المواطنة بالقطاع الحكومي .

ملتقى خريجي قسم المحاسبة

شارك رئيس جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين حسام رحال باللقاء الحواري الخاص بأرباب العمل تحت عنوان "خريجو كلية الأعمال من قسم المحاسبة – الفرص والتحديات" في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في 26 فبراير 2024 برعاية نائب رئيس الجامعة وعميد كلية الأعمال الأستاذ الدكتور صالح العقدة.

مناقشة جودة أداء مكاتب التدقيق في الإمارات

عقدت جمعية الإمارات للمحاسبين والمدقق، اجتماعها في مقر وزارة الاقتصاد بدبي برئاسة سعادة سيف بن عابد المهيري، رئيس مجلس الإدارة، وحضور عبد الله الحمادي مدير إدارة مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، وأحمد درويش نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية، والدكتور عبد الله آل بركت الأمين العام، ومحمود محمد المدير الإداري بالجمعية والمعنيين من الوزارة.

وتم خلال الاجتماع بحث آليات مراقبة جودة أداء مكاتب التدقيق العاملة في الدولة، والمتابعة التي تتطلبها لضمان التزام المكاتب بالمعايير الفنية لمنظومة أعمالها، وتناولت الجمعية أوجه الاستعداد بشأن المؤتمر السنوي للجمعية وعضوية الدولة في الاتحاد الدولي للمحاسبين.

حيث قام رئيس الجمعية حسام رحال بالحديث عن الفجوة بين التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية والشهادات المهنية حيث تسعى الكثير من الجامعات للتقليل من تلك الفجوة من خلال التعديل في البرامج التعليمية ،ونظراً للعدد الكبير من خريجي الجامعات في مجال المحاسبة أصبح توجه الطلاب لدراسة الشهادات المهنية، وذلك لحاجة أصحاب العمل لأشخاص أكثر كفاءةً أكاديمياً ومهنياً لتجسير الفجوة مع سوق العمل وليتمايزوا ويتميزوا عن أقرانهم في سوق العمل.

وقد قام رئيس الجمعية رحال بتعريفهم عن الجمعية وأهدافها ،وكيفية الانتساب لها وما هي المهارات الواجب توافرها في

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

يتقدم
الرئيس الفخري ورئيسي وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بأطيب التهاني والتبريكات
لعضو مجلس الإدارة
الدكتور / فهد مطلق الجافور
بمناسبة حصوله على درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم التجارية (تخصص محاسبة)
من جامعة مدينة السادات
جمهورية مصر العربية
متمنين له دوام التوفيق والسداد

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

يتقدم
الرئيس الفخري ورئيسي وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بأطيب التهاني والتبريكات
لعضو الجمعية
السيدة / منيرة خليفة جمعة خلف اللنقاوي
وذلك لحصولها على درجة الماجستير في العلوم التجارية
«تخصص محاسبة» من جامعة مدينة السادات
جمهورية مصر العربية
متمنين لها دوام التوفيق والسداد

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

يتقدم
الرئيس الفخري ورئيسي وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بأطيب التهاني والتبريكات
لعضو الجمعية
السيد / فيصل محمد وصل الله راجي الديحاني
وذلك لحصوله على درجة الماجستير في العلوم التجارية
«تخصص محاسبة» من جامعة مدينة السادات
جمهورية مصر العربية
متمنين له دوام التوفيق والسداد

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

يتقدم
الرئيس الفخري ورئيسي وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بأطيب التهاني والتبريكات
لعضو الجمعية
السيد / محمد جاسم السبيعي
وذلك لحصوله على درجة الماجستير في العلوم التجارية
«تخصص محاسبة» من جامعة مدينة السادات
جمهورية مصر العربية
متمنين له دوام التوفيق والسداد

مرحباً بالأعضاء الجدد

11 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

يناير إلى إبريل 2024

-1	عبدالوهاب أحمد سعد العازمي
-2	إنمار مهدي محمد جمالي
-3	عبدالله سعد غزاي المطيري
-4	فوزية محمد عبدالحميد المانع
-5	الشيخة دلال راكان سالم الصباح
-6	عبدالرحمن مناحي عبيد الشمري
-7	فلاح لافي مطر العنزي
-8	مبارك طلال فهد الغانم
-9	حمد عبدالهادي حمد المري
-10	رضاب فهد قبيلان الشمري
-11	مشاري أحمد عبدالواحد الهدهود

غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :
هاتف مباشر: 22423666 965 + 22423555 965 +
بدالة: 1805580 965 + / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com